أثر جمع روايات
مصنَّف عبدالرزاق الصنعاني
في تحرير النص الحديثي

إعداد

د/ رفيدة عبدالحميد نصر سيد

مدرس الحديث وعلومه بكلية البنات الإسلامية بأسيوط

أثر جمع روايات مصنَّف عبد الرزاق الصنعاني في تحرير النص الحديثي

رفيدة عبد الحميد نصر سيد
قسم الحديث وعلومه بكلية البنات الإسلامية بأسيوط – جامعة الأزهر.
الايميل: rofidanasr.8719@azhar.edu.eg

الملخص

الإمام عبد الرزّاق الصنعاني أحد الأئمة الكبار الذين حفِلَت حياتُهم بتتبع سُنّة المصطفى – ﷺ – وآثار الصحابة والتابعين، وهذا البحث يتعلق بكتابه"المُصنَّف " الذي يُعد من أوائل كتب الرواية وعنوان بحثي: "أثر جمع روايات مصنّف عبد الرزاق الصنعاني في تحرير النَّص الحديثي".

تبرز الدراسة أنَّ ظاهرة تعدد روايات الكتاب الحديثي وتنوعها تجعل الكتاب مميزا عن غيره من الكتب، وأن لها دور في ضبط النّص الحديثي، ومعرفتها من الأمور المهمة التي يحتاج إليها طالب علم الحديث .

واشتملت الدراسة على المقصود بروايات الكتب الحديثية وأهميتها، والفرق ين رواية الكتاب الحديثي والنُسْخَة، ومعنى الجمع بين روايات "المُصنّف"، وأثر كتب الفهارس والأثبات في الدلالة على روايات الكُتب ومنها "المُصنَّف".

ثم بينت أن "المُصنّف" لم يُطبع على رواية واحدة، فلا توجد رواية تامة للمصنّف عن الإمام عبد الرزاق وإنما روايات أربع تتكامل ويُشكِّل مجموعها كتاب "المُصنّف"، ووضح البحث أن جُلّ "المصنّف" من رواية

الإمام الدّبريَ عن الإمام عبد الرزاق، وهناك روايات أخرى لكتب وأبواب داخل المصنَّف من رواية غير الدبري تناولتها بالتفصيل، وبينت سبب الجمع بينها في المصنّف، ثم ذكرت أثر كل رواية في تكامل كتب وأبواب "المُصنّف"، وقد تضمن البحث رسم توضيحي لرواة الكتب داخل "المصنّف".

وتبرز الدراسة أثار الجمع بين روايات "المُصنّف" الأربع التكاملية على الكتاب ومروياته وتضمنت الدراسة عقد موازنة بين رواية الدَّبَري لكتاب المناسك عن الإمام عبد الرزاق، وكتاب المناسك من رواية الحُذاقِي عن الإمام عبد الرزاق، وختمت بذكر بعض التوصيات التي قررت الدراسة أهمية الانتباه لها والوصية بها.

الكلمات الافتتاحية: المصنّف – روايات – أثر – جمع

The Effect of Combining the compilations of Al-Musannaff of Abdul- Razzaq Al- Sanani in Editing the Text of Hadith

Rofida Abd Al- Hamid Nasr Sayid
Department: of Hadith and its Sciences at Islamic Girls Faculty in Assuit , Al- Azhar University
Email: rofidanasr8719@azhar.edu.eg

Abstract

Imam Abdul- Razzaq Al-Sanani is one of the great imams whose lives were devoted to follow the Sunnah of the Prophet –peace and blessing be up on him- and the effects of the comanions and followers. And this research deals with his book "Al-Musannaff", which is considered one of the first compilation, and the title of my research is "The Effect of Combining the compilations of Al- Musannaff of Abdul- Razzaq Al-Sanani in Editing the Text of Hadith".

The study shows that the phenomenon of multiplicity and diversity of compilations of Hadith makes the book distinct from other books, and it has a role in controlling the text of Hadith. And its knowledge is important matters that the student of hadith needs.

The study included what is meant by the compilations of Hadith and their significance, the difference between the compilation of hadith and the copy, the meaning of combining compilations of "Al-Musannaff", and the effect of indexes and evidence books in indicating compilations, including "Al-Musannaff". Then I showed that "Al-Musannaff" was not printed on one compilation, there is no complete

narration of the work about Imam Abdul- Razzaq, but rather four compilations that formed "Al-Musannaff". The research showed that the majority of "Al-Musannaff" is from the compilation of Imam Al-Dabari on the authority of Imam Abdul-Razzaq, and there are other accounts of book and chapters within the work from a compilation other than Al-Dabari, I dealt with it in detail, and I explained the reason for combining them in "Al-Musannaf". Then I mentioned the effect of each compilation on the integration of books and chapters on "Al-Musannaff". The research included a diagram of the narrators of compilations in "Al-Musannaff".

The study highlights the effects of combining between the four complementary compilations of "Al-Musann af". The study included a balance between Al-Debri's narration of the book of Al-Manasik of Imam Abdul-Razzaq, and Al-Huzaqe's narration of the book of Al-Manasik of Imam Abdul-Razzaq. And I concluded by mentioning some recommendations that the study pays attention to them.

Keywords: **Al-Musannaff, Compilations, Effects, Text.**

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله – ﷺ– وعلى آله وصحبه وسلم. **أما بعد:**

فلقد عنى علماء المسلمين بالتصنيف وجمع الأخبار عن رسول الله – ﷺ – وآثار الصحابة – ﷺ – والتابعين ومن بعدهم، وصنَّفوا كتبهم على طرائق مختلفة، فمنها الصحاح وهي الكتب التي التزم أصحابها إيراد الصحيح على تفاوت في الشروط التي اشترطها أصحاب الصحيح، ومنها السنن وهي الكتب المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية ويقل فيها مصنفوها من إيراد أقوال وفتاوى الصحابة والتابعين، ومنها المصنفات وهي الكتب المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية والتي تحتوي على الأحاديث المرفوعة بالإضافة إلى الآثار المنقولة عن الصحابة والتابعين وفتاويهم، ومن هذا النوع مُصنَّف الإمام عبدالرزاق الصنعاني والذي يُعد من أهم وأقدم كتب الرواية.

ولقد اعتمد المُصنّف – كأي كتاب حديثي– في نقله على الرواية، وهذه هي المرحلة التالية لمرحلة التدوين، ولا يخفى ما لروايات الكُتب الحديثية من دور في ضبط النص الحديثي، ويُعد معرفة هذه الروايات من الأمور المهمة التي يحتاج إليها طالب علم الحديث.

ويمكن القول بأن المُصنَّف لم يحظ باهتمام المحدثين، وتجلى هذا في قلة عدد النَقَلَة لهذا الكتاب المبارك عن مُصنِّفه، فلا توجد رواية تامة لهذا السِفْر الحديثي بل هي روايات يُشكِّل مجموعها كتاب المُصنّف لعبدالرزاق؛

فالمُصنَّف المطبوع حاليا ليس على رواية واحدة بل أغلبه من رواية الإمام الدّبريَ عن الإمام عبدالرزاق، وهناك روايات أخرى لكتب وأبواب داخل المصنَّف من رواية غير الدبري، وهذا الجمع بين روايات المُصَنّف بناء على ما جاء في النسخ الخطية التي اعتمد عليها المحققون في إخراج طبعات الكتاب؛ فالنسخ جاءت روايات الكتاب فيها تكاملية. وهذا البحث يلقي الضوء على روايات المُصنّف، وأثر الجمع بينها في تحرير النصوص الحديثية وعنوان هذا البحث: " **أثر جمع روايات مصنَّف عبدالرزاق الصنعاني في تحرير النص الحديثي**".

خطة البحث:

تمهيد البحث، وهو على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالإمام عبدالرزاق الصنعاني – ﷺ – .

المطلب الثاني: نبذة موجزة عن كتاب " المُصَنّف " للإمام عبدالرزاق.

المطلب الثالث: طبعات الكتاب.

المبحث الأول: المقصود بروايات الكتاب الحديثي، ومعنى الجمع بين رواياته

المطلب الأول: المقصود بروايات الكتاب الحديثي، وأهميتها.

المطلب الثاني: الفرق بين الرواية للكتاب الحديثي والنسخة.

المطلب الثالث: : معنى الجمع بين روايات المُصنّف ،

المطلب الرابع : أثر كتب الفهارس والبرامج والأثبات والمعاجم والمشيخات في الدلالة على روايات الكتب ومنها المصنّف لعبدالرزاق الصنعاني.

المبحث الثاني: روايات المُصنَّف التي طبع عنها الكتاب، وبيان أثرها في تكامل كتب وأبواب المُصنَّف.

المطلب الأول: رواية إسحاق بن إبراهيم الدبري.

المطلب الثاني: رواية محمد بن علي بن النجار.

المطلب الثالث : رواية محمد بن يوسف الحُذاقِي.

المطلب الرابع: رواية محمد بن عمر السمسار.

المطلب الخامس: قراءة في صيغ الآداء التي استعملها الرواة الأربع للمصنَّف عن عبدالرزاق.

المطلب السادس: أثر كتب التراث في إثبات كتاب المناسك الكبير لرواية الحُذاقِي عن عبدالرزاق .

المطلب السابع: سبب الجمع بين الروايات الأربع السابقة في المصنَّف.

المطلب الثامن : الموقف من عدم تعدد روايات المصنَّف.

المبحث الثالث: أثر الجمع بين روايات المُصَنَّف على الكتاب ومروياته .

الأثر الأول: اكتمال الكتاب نسبيًا.

الأثر الثاني : عدم الاستفادة بفوائد تعدد روايات الكتاب.

الأثر الثالث: التصحيف والتحريف ووقوع أوهام من رواة المُصنّف وخاصة الدبري.

الأثر الرابع: تعذر معرفة راوية بعض الكتب في " المُصنَّف.

الأثر الخامس: تأخر طباعة جزء من المُصنَّف وهو "كتاب المناسك الكبير من رواية الحُذاقِي عن عبدالرزاق ".

نتائج البحث، والتوصيات.

منهج البحث :

أولا: اتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي في هذا البحث.

ثانيا: اعتمدت على طبعة المكتب الإسلامي، وعند العزو إلى طبعة دار التأصيل للمُصنَّف، أوطبعة دار المودة لكتاب المناسك الكبير من رواية الحُذاقِي عن عبدالرزاق وضحت ذلك.

ثالثا: منهجي في التوثيق اذكر اسم الكتاب واسم مؤلفه مختصرا في أول مرة، ثم أحيل معرفة بقية معلومات الكتاب على الفهارس.

رابعاً: ختمت البحث بخلاصة وضحت فيها أبرز ما توصلت إليه.

والله العظيم أسال أن يتقبل عملي هذا، وأن يجعله من العلم النافع، والحمد لله رب العالمين.

تمهيد البحث

وهو على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

التعريف بالإمام عبدالرزاق الصنعاني – رحمه الله –

اسمه ونسبه ونسبته ومولده:

هو: الإمام عبدالرزاق بنُ هَمَّامِ بنِ نافِع الحِمْيَرِيّ[(١)]، مولاهم، اليماني[(٢)]، أبو بكر الصَّنْعَانِيُّ [(٣)][(٤)].

مولده: ولد بصنعاء اليمن سنة ١٢٦هـ كما أخبر الإمام عبدالرزاق عن

---

(١) نسبته إلى حِمير نسبة ولاء، وليس مولى لحِمير مباشرة وإنما مولى لموالي حِمْيَر وهم المغيثون وهم قوم يسكنون بَلَدا يُقَال لها دروان. (تاريخ دمشق لابن عساكر: ١٦٦/٣٦، السلوك في طبقات العلماء والملوك: ١٢٨/١).
وقال ابن معين: هو مولى لمولى قوم من العرب. (تاريخ ابن معين، رواية الدوري: ٩٩/٣، رقم ٤٠٣).

(٢) اليَماني: بفتح الياء آخر الحروف والميم بعدها الألف وفي آخرها النون هذه النسبة إلى اليمن والنسبة إليها يمني ويماني. (الأنساب للسمعاني: ٥٢٦/١٣، رقم ٥٣٣٣).
وهي دولة عربية تقع الآن في الجنوب والجنوب الغربي من شبه جزيرة العرب على البحر الأحمر. (موسوعة المدن العربية والإسلامية ص ١٣٠).

(٣) الصَنعاني: بفتح الصاد المهملة وسكون النون وفتح العين: هذه النسبة إلى صنعاء بلدة باليمن قديمة. (الأنساب للسمعاني: ٣٣٠/٨، رقم ٢٤٩٨).
وهي الآن مدينة كبرى وعاصمة جمهورية اليمن. (موسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية ص ٣٢٠).

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: ٥٢/١٨ ت ٣٤١٥.

نفسه[1] .

مكانته العلمية :

يصعب الإلمام في هذه العجالة السريعة بما قيل في مكانة الإمام عبدالرزاق – ﷺ – العلمية، ولكن حسبنا ما قال فيه الإمام الذهبي: "احتج به كل أرباب الصحاح" [2].

وقال السمعاني: قيل "ما رُحل إلى أحد بعد رسول الله – ﷺ – مثل ما رُحل إليه[3].

ومعنى هذا أنه كان – ﷺ – قبلة طلاب العلم في رحلاتهم في زمانه، وهذه مكانة فريدة في العلم .

وقال أحمد: " كتب عبدالرزاق هي العلم"[4].

ولو ذهبنا نستقصي أخباره لطال البحث جدا.

عقيدته:

الإمام عبدالرزاق الصنعاني – ﷺ – إمام من أئمة الحديث من شيوخ أحمد بن حنبل، وابن معين، وابن المديني، وابن راهُوْيَه وغيرهم، وهو ثقة

---

(١) نقل ذلك عنه الإمام أحمد بن حنبل كما جاء في: "تاريخ دمشق" لابن عساكر: ١٦٦/٣٦ ت ٤٠٣٩: وقال مفضل بن غسان الغلابي نا أحمد بن محمد بن حنبل عن عبدالرزاق قال: ولدت سنة ست وعشرين ومائة، وينظر: المعرفة والتاريخ للفسوي: ١٩٧/١، نكث الهميان في نكت العميان للصفدي ص١٧٢، سير أعلام النبلاء للذهبي: ٥٦٥/٩ ت ٢٢٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥٧٢/٩ ت ٢٢٠.

(٣) الأنساب للسمعاني: ٣٣١/٨.

(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر: ١٧٠/٣٦.

حافظ وهو في الجملة مُتّبع لمنهج السلف الصالح إلا أنه قد رُمي بالتشيع، ومسألة تشيعه قد تكلم فيها الأئمة النُقاد.

قال ابن حبان – رحمه الله –: "وكَانَ مِمَّن جمع وصنّف وَحفظ وذاكر وكان مِمَّن يُخطىء إِذا حدَّث من حفظه على تشيع فِيهِ"(١).

وقال العجلي – رحمه الله –: "ثقة، يكنى أبا بكر، وكان يتشيع"(٢).

وقال ابن عدي – رحمه الله –: "ولعبدالرزاق بْن همّام أصناف وحديث كَثِير وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه ولم يروا بحديثه بأسا إلاَّ أنهم نسبوه إِلَى التشيع(٣).

وقال عبدالله بن أحمد – رحمه الله –: "سألت أبي هل كان عبدالرزاق يتشيع ويفرط في التشيع؟ فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئا".

وقال أيضا: "سمعت سلمة بن شبيب يقول: سمعت عبدالرزاق يقول: والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليّا على أبي بكر وعمر رحم الله أبا بكر وعمر وعثمان من لم يحبهم فما هو مؤمن، وقال: أوثق أعمالي حبي إياهم"(٤).

وأخرج ابن عساكر بسنده عن يحيى بن معين يقول: سمعت من عبدالرزاق كلاما يوما فاستدللت به على ما ذكر عنه من المذهب فقلت له إن أستاذيك الذين أخذت عنهم ثقات كلهم أصحاب سُنّة معمر ومالك بن أنس

(١) ثقات ابن حبان: ٤١٢/٨ ت ١٤١٤٦.
(٢) ثقات العجلي: ٣٠٢/١ ت ١٠٠٠.
(٣) الكامل لابن عدي: ٥٤٥/٦ ت ١٤٦٣.
(٤) تهذيب التهذيب: ٣١٣/٦ ت ٦١١.

وابن جريج وسفيان والأوزاعي فعمن أخذت هذا المذهب؟ فقال: قدم علينا جعفر بن سليمان الضبعي فرأيته فاضلا حسن الهدي فأخذت هذا عنه(١).

ونعته الإمام الذهبي في السير بالشِّيْعِيُّ (٢)، وقال في "التذكرة": "وحديثه مخرج في الصحاح وله ما ينفرد به، ونقموا عليه التشيع، وما كان يغلو فيه بل كان يحب عليا – ﷺ – ويبغض من قاتله"(٣).

قال ابن رجب الحنبلي – رحمه الله –: "وقد ذكر غير واحد أنّ عبدالرزاق حدّث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت، فلعل تلك الأحاديث مما لقنها بعدما عمي كما قاله الإمام أحمد، والله أعلم، وبعضها مما رواه عنه الضعفاء ولا يصح عنه"(٤).

وقال الداوودي – رحمه الله –: "وثّقه غير واحد، وحديثه مخرّج في الصّحاح وله ما ينفرد به، ونقموا عليه التشيع، وما كان يغلو فيه، بل يحبّ عليا –ﷺ – ويبغض من قاتله"(٥).

وظاهر النصوص والأقوال السابقة والتي تنسبه إلى التشيع أنه لم يكن مغاليًا فيه، بل كان تشيعًا يسيرا لا يبلغ به أن يفضل عليا على الشيخين، وأنه أخذ التشيع عن جعفر بن سليمان الضبعي ولقد اتقى الناس جعفرا في الرواية عنه.

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر: ١٦٠ – ١٩٣ ت ٤٠٣٩.
(٢) سير أعلام النبلاء: ٥٦٣/٩ ت ٢٢٠.
(٣) تذكرة الحفاظ: ٢٦٧/١ ت ٣٥٧.
(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي: ٧٥٣/٣.
(٥) طبقات المفسرين للداوودي: ٣٠٢/١ ت ٢٧٨.

وهذا حال التشيع في أول أمره لم يكن فيه غلو الرافضة [1].

وهذه هفوة من عالم ترك علما ونفع الله به المسلمين فينبغي أخذ ما له وترك حسابه على الله فيما أخطأ فيه.

قال الذهبي: "ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفورا له قمنا عليه، وبدّعناه، وهجرناه لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن مَنْدَة، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة"[2].

أشهر شيوخه وتلاميذه.

من أشهر شيوخه – كما أورد الحافظ المزي –: سفيان الثوري، وابن عيينة، ومعمر بن راشد، وعبدالله بن المبارك، والأوزاعي، وغيرهم.

ومن أشهر من روى عنه: إسحاق بن راهُوْيَه، وإسحاق بن إبراهيم الدّبَري، وسفيان بن عيينه – وهو من شيوخه –، وعلي بن المديني،

---

(١) قال ابن تيمية: "ولم تكن الشيعة التي كانت مع علي يظهر منها تنقص لأبي بكر وعمر ولا فيها من يقدم عليا على أبي بكر وعمر ولا كان سب عثمان شائعا فيها وإنما كان يتكلم به بعضهم فيرد عليه آخر. وكذلك تفضيل علي عليه لم يكن مشهورا فيها". (مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٤/٤٣٦).
وقال: "وكانت الشيعة الأولى لا يتنازعون في تفضيل أبي بكر وعمر وإنما كان النزاع في علي وعثمان؛ ولهذا قال شريك بن عبدالله: إن أفضل الناس بعد رسول الله – ﷺ – أبو بكر وعمر. فقيل له تقول هذا وأنت من الشيعة ؟ فقال: كل الشيعة كانوا على هذا. (المرجع السابق: ١٣/٣٤).

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٤/٤٠.

ويحيى بن معين، وغيرهم [١]

آراء أئمة الجرح والتعديل في الإمام عبدالرزاق :

أثنى على الإمام عبدالرزاق- ﷺ - كبار أئمة النقد ممن كانوا في عصره أو ممن جاءوا بعده وروايته مبسوطة في كتب الجهابذة من العلماء كالبخاري ومسلم.

قال أحمد بن صالح المصري: قلت لأحمد بن حنبل رأيت أحدا أحسن حديثا من عبدالرزاق قال: لا.

وقال أبو زرعة الدمشقي: عبدالرزاق أحد من ثبت حديثه. وقال شيخه معمر بن راشد: عبدالرزاق فإن عاش فخليق أن تُضرب إليه أكباد الإبل[٢].

وقال علي بن المديني: قال لي هشام بن يوسف: كان عبدالرزاق أعلمنا، وأحفظنا[٣].

ووثقه كل من: الامام أحمد، ويحيى بن معين، والدارقطني، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، والبزار، وابن حجر[٤].

وقال ابن الكيال في " الكواكب النيرات ": قال ابن الصلاح: ذكر أحمد بن حنبل أنه عمي في أخر عمره فكان يُلقن فيتلقن فسماع من سمع منه

---

(١) تهذيب الكمال: (٥٣/١٨ ت ٣٤١٥).

(٢) تهذيب التهذيب: (٣١١/٦- ٣١٢ ت ٦١١).

(٣) سير أعلام النبلاء: ٥٦٦/٩.

(٤) ثقات العجلي: ٣٠٢/١ ت ١٠٠٠، الجرح والتعديل: ٣٨/٦ ت ٢٠٤، تهذيب الكمال: ٥٢/١٨ ت ٣٤١٥، ميزان الاعتدال: ٢/ ٦٠٩ ت ٥٠٤٤، تهذيب التهذيب: ٣١٢/٦ ت ٦١١، تقريب التهذيب: (٣٥٤/١ ت ٤٠٦٤).

بعدما عمي لا شيء[١].

وقال النسائي – ﷺ –: فيه نظر لمن كتب عنه بآخره [٢].

وقال ابن الكيال – تعقيبا على قول الإمام النسائي السابق: " هذا يحمل قول عباس بن عبدالعظيم[٣] لما رجع من صنعاء والله لقد تجشمت إلى عبدالرزاق وإنه لكذَّاب والواقدي أصدق منه[٤].

أما عن وقت اختلاطه فقد قال ابن حجر – ﷺ –: "احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين فأما بعدها فكان قد تغير"[٥].

خلاصة القول: الإمام عبدالرزاق إمام ثقة حافظ اختلط وسبب اختلاطه ذهاب بصره، فرواية من سمع منه بآخره ضعيفة، وكان اختلاطه إذا حدّث من حفظه.

وفاته:

توفي الإمام عبدالرزاق – ﷺ – في النصف من شوال سنة إحدى عشرة ومئتين[٦]. قضى جُلّها في نشر العلم بين الناس – ﷺ – وجزاه عن

---

(١) الكواكب النيرات: ٢٧٢/١.

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص٦٩ ت ٣٧٩.

(٣) عباس بن عبدالعظيم بن إسماعيل العنبري أبو الفضل البصري، ثقة، حافظ، من كبار الحادية عشرة، مات سنة أربعين. (تقريب التهذيب: ٢٩٣/١ ت ٣١٧٦).

(٤) الكواكب النيرات لابن الكيال: ٢٧٣/١.
وقصد بوصفه بالكذب هنا: حاله في التحديث بعد تغيره واختلاطه.

(٥) مقدمة فتح الباري: ٤١٩/١، ٤٢٠.

(٦) تهذيب الكمال: (٦١/٨).

الإسلام وأهله خيرا.

أشهر مؤلفاته:

يُعد الإمام عبدالرزاق الصنعاني من أوائل العلماء الذين صنّفوا كما أفاد ذلك الرامهرمزي – ﷺ – حيث قال: أول مَن صَنَّفَ وبوَّب فيما أعلم ... وذكر جماعة منهم عبدالرزاق باليمن[١] .

فمنها: المُصَنّف[٢]، والتفسير[٣]، والسنن في الفقه[٤]، والمغازي[٥]، وغيرها.

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي ص٦١١.

(٢) الرسالة المستطرفة، ص ٤١، طبعات المُصنّف تأتي في المطلب الثالث، ص ٧٩٩.

(٣) المعجم المفهرس لابن حجر ص١٧٠، كشف الظنون: ٤٥٢/١، صلة الخلف بوصول السلف ص١٧٢، والتفسير لعبدالرزاق مطبوع، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، أولى ١٤١٩هـ، تحقيق: محمود محمد عبده.

(٤) الفهرست لابن النديم ص٢٧٩، نكث الهميان ص١٧٣، ولم أقف عليه مطبوعًا.

(٥) الفهرست ص٢٧٩، فهرسة ابن خير ص ١٠٨، ٢٠٢، وقد عده ابن خير من جملة المصنّف.

المطلب الثاني

نبذة موجزة عن كتاب " المُصَنَّف " للإمام عبدالرزاق

يُعد مصنَّف الإمام عبدالرزاق الصنعاني من أوائل كتب رواية الحديث في تاريخ الإسلام وفي هذه المرحلة المبكرة لتدوين السُنّة كان السبب الرئيس هو حفظ السنن والآثار من الاندراس يقول حاجي خليفة-وقد ذكر أول من صَنّف في الإسلام-: (وكان مطمح نظرهم في التدوين: ضبط معاقد القرآن والحديث ومعانيهما، ثم دونوا فيما هو كالوسيلة إليهما)[1]، وقد رتب الإمام مُصَنّفه على الكتب والأبواب الفقهية كما هو واقع في كتب المصنفات، وقد بلغت عدد الكتب الفقهية في المُصَنّف (٣١) كتابا بالإضافة لجامع لمعمر بدأها بكتاب الطهارة واختتمها بكتاب أهل الكتابين، وهذه الكتب متفرعة إلى أبواب، ولم يقتصر فيه الإمام على الأحاديث المرفوعة بل أكثر من الموقوفات والمقاطيع كعادة التصنيف في المصنفات، فالمصنفات كتب مرتبة على الأبواب الفقهية مشتملة على السنن وما هو في حيزها أو له تعلق بها بعضها يسمى مصنفا وبعضها جامعا "[2].

ويتميز الكتاب بعلو أسانيده فنجد كثيرا منها أسانيدا ثلاثية.

أما عن درجة أحاديث المصنّف فيقول القاسمي- ﷺ - وقد قسّم كتب الحديث إلى طبقات: "والطبقة الثالثة: مسانيد وجوامع ومصنفات صُنِفت قبل البخاري ومسلم: وفي زمانهم وبعدهما، جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت

(١) كشف الظنون: ٣٤/١.

(٢) الرسالة المستطرفة: ٤٠/١.

والمقلوب، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة، ولم يتداول ما تفردت به الفقهاء كثير تداول، ولم يفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير فحص، ومنه ما لم يخدمه لغوي لشرح غريب، ولا فقيه لتطبيقه بمذاهب السلف ولا محدث ببيان مشكله، ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله ولا أريد المتأخرين المتعمقين، وإنما كلامي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث فهي باقية على استتارها واختفائها وخمولها كمسند أبي يعلى ومصنّف عبدالرزاق ومصنَّف أبي بكر بن أبي شيبة ومسند عبد بن حميد، والطيالسي وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني، وكان قصدهم جمع ما وجدوه لا تلخيصه وتهذيبه وتقريبه من العمل"[1].

أما عن اسم الكتاب:

فالمشهور وما هو مثبت على طبعات الكتاب أن اسمه "المصنَّف" لكن قد وجدت نقول عن أئمة تشير إلى أن "المصنَّف" هو الجامع الكبير لعبدالرزاق، فالإمام الذهبي سمّاه في موضع "المصنَّف"، وفي موضع آخر "بالجامع".

فقال الذهبي – ﷺ – في "السير": "وألّف القاضي أبو عبدالله بن مفرج كتابًا في الحروف التي أخطأ فيها الدبري، وصحف في (جامع) عبدالرزاق[2].

وقال في " الميزان ": وفي مرويات الحافظ أبي بكر بن الخير الإشبيلي كتاب الحروف الذي أخطأ فيها الدبري وصحفها في مصنَّف عبدالرزاق للقاضي محمد بن حمد مفرج القرطبي"، وقد وصف الذهبي – ﷺ – الجامع الكبير بأنه خزانة علم "[3].

---

(١) قواعد التحديث للقاسمي ص٢٤٢.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٤١٧/١٣ ت ٢٠٣ ترجمة الدبري .

(٣) ميزان الاعتدال: ١٨١/١، ٦٠٩/٢ ت ٥٠٤٤.

وعلى ذلك هما كتاب واحد عند الإمام الذهبي – ﷺ –.

وقال الحافظ ابن حجر– ﷺ –: "في مرويات الحافظ أبي بكر بن الخير الأشبيلي كتاب الحروف التي أخطأ فيها الدّبَري وصحّفها في مُصنّف عبدالرزاق للقاضي محمد بن حمد بن مفرج القرطبي"(١).

أما عن تسمية المصنفين في فهارس كتب الحديث لكتاب عبدالرزاق:

قال الكتاني: "كتب مرتبة على الأبواب الفقهية مشتملة على السنن وما هو في حيزها أو له تعلق بها بعضها يسمى مصنّفا وبعضها جامعا وغير ذلك سوى ما تقدم منها: مصنّف أبي بكر عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري، وجامع عبدالرزاق سوى المصنّف وهو كتاب شهير وجامع كبير خرّج أكثر أحاديثه الشيخان والأربعة(٢).

وفرق الزركلي بين الكتابين أيضا فقال: "له– أي لعبدالرزاق– (الجامع الكبير) في الحديث، والمصنَّف في الحديث ويقال له الجامع الكبير"(٣).

ولعلهما كتاب واحد، ويكون قد سُمي بالجامع الكبير تمييزا له عن الجامع الموجود في آخر "المصنّف".

(١) لسان الميزان: ٣٤٩/١.
(٢) الرسالة المستطرفة ص ٤٠، ٤١.
(٣) الأعلام للزركلي: ٣٥٣/٣.

المطلب الثالث

طبعات الكتاب

١- **طبعة المكتب الإسلامي:** قال الزركلي: (المصنف في الحديث – ط)، ويقال له الجامع الكبير، حققه حبيب الرحمن الأعظمي الباكستاني المعاصر، ونشره المجلس العلمي الباكستاني في (١١) جزءا[١].

قال صلاح الدين المنجد: المصنف لعبدالرزاق بن همام، نشره حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى صدر في (١١مجلدًا) مطبوعات المجلس العلمي جوهانسبرغ – طبع في بيروت (١٩٧١م- ١٩٧٥م)[٢].

٢- **طبعة دار الكتب العلمية**[٣]: وذلك عام ١٤٢١هـ وقام على ضبطها الأستاذ/ أيمن نصر الدين الأزهري في عشر مجلدات وقام بترقيم أحاديث وآثار الكتاب، وبلغ عددها (٢١١٩٩) حديثا وأثرا.

٣- **طبعة دار التأصيل – القاهرة:** تحقيق ودراسة مركز البحوث وتقنية المعلومات ، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م من عشر أجزاء الجزء الأخير فهارس.

٤- **طبعة دار المودة -مصر- لكتاب المناسك الكبير رواية الحذاقي عن عبدالرزاق:** "كتاب المناسك الكبير"، تحقيق الشيخ حسين بن عكاشة، وهو جزء احتوى على أكثر من خمسمائة حديث، وقد صدرت الطبعة الأولى منه ١٤٤٣هـ ٢٠١١م.

---

(١) المرجع السابق: ٣/٣٥٣.

(٢) معجم المخطوطات المطبوعة، صلاح الدين المنجد: (١٩١٧هـ ١٩٧٥هـ): ٤/١١٠.

(٣) مقدمة المصنّف، ط: دار التأصيل ص١٧٦.

المبحث الأول

المقصود بروايات الكتاب الحديثي، ومعنى الجمع بين رواياته

المطلب الأول

المقصود بروايات الكتاب الحديثي، وأهميتها

الرواية بالإسناد خصيصة لهذه الأمة؛ ولذا اعتنى علماء المسلمين برواية الكتب كما اعتنوا برواية الحديث حفظًا وتوثيقًا وضبطًا للنصوص، والأصل أن تتمايز روايات الكتاب الحديثي عن بعضها البعض لأنها كالأنساب فكما يُقال: "الأسانيد أنساب الكتب"(١).

معنى الرواية في اللغة: روى فلان حديثًا وشعرًا يرويه روايةً، فهو راوٍ، فإذا كثرت روايته، قيل: هو راوية، الهاء للمبالغة في صفة الرواية، ويقال: روّى فلانٌ فلانًا شعرًا؛ إذا رواه له حتى حفظه للرواية عنه، ورويت الحديث: إذا حملته ونقلته(٢).

ورَوَّيْتُه الشِّعر تَرْوِيَةً أَي حَمَلْتُهُ على روايتِه، وأَرْوَيْتُه أَيضا (٣).

ويمكن تعريف رواية الكتاب الحديثي بأنها:

آداء الراوي للكتاب الحديثي بعد تحمله له بطريقه من طرق التحمل.

بمعنى أنّ الراوي للكتاب الحديثي قد تحمله بأحد طرق التحمل المعروفة والمقررة، فقد يروي الكتاب بطريقة السماع من المُصنِّف-صاحب الكتاب-،

---

(١) فهرس الفهارس، عبدالحي الكتاني: ٨٢/١.

(٢) تهذيب اللغة: ٢٢٥/١٥، المصباح المنير: ٢٤٦/١.

(٣) لسان العرب: ٣٤٨/٤.

وقد يروي بطريقة العرض، أو الوجادة أو غيرها من طرق التحمل[١].

ومعرفة روايات الكتاب الحديثي من الأهمية بمكان؛ حيث أن وجود أكثر من رواية للكتاب الحديثي له فوائد متعددة: فمنها تمييز زيادات رواية على رواية، ومعرفة التقديم والتأخير، فمثلا: موطأ مالك اختلفت رواياته بالزيادة والنقص والتقديم والتأخير. قال الحافظ صلاح الدين العلائي: روى "الموطأ" عن مالك جماعات كثيرة، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص، وأكبرها رواية القعنبي، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي مصعب، فقد قال ابن حزم: في رواية أبي مصعب زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث"[٢]، وقد عَدَّ اللكنوي عدد نسخ موطأ مالك في مقدمة كتابه " التعليق الممجد على موطأ محمد (شرح لموطأ مالك برواية محمد بن الحسن) " فبلغت أربعة عشر نسخة وذكرها[٣].

وكذا اختلفت روايات سنن النسائي قال السخاوي – وقد ذكر رواة سنن النسائي – ثم قال: "وبين رواياتهم اختلاف في اللفظ، والتقديم والتأخير، والزيادة والنقص وأكبرها وأتمها رواية ابن الأحمر"[٤].

ومن الفوائد أيضًا: تحديد أكمل الروايات فرواية ابن داسة أبي بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبدالرزاق التمار البصري (ت ٣٤٦هـ) أكمل

---

(١) ينظر طرق التحمل والأخذ في فتح المغيث للسخاوي: ١٥٦/٢ – ٢٢/٣.

(٢) شرح الزرقاني: ٦٠/١.

(٣) التعليق الممجد على موطأ محمد (شرح لموطأ مالك برواية محمد بن الحسن): ٨٨/١.

(٤) بغية الراغب المتمني في ختم النسائي للسخاوي: ص٥٢.

رِّوايَات سنن أبي داود [١].

ومنها أيضا: تحديد الرواية العُمدة التي عليها الاعتماد فمثلا عمدة روايات البخاري وأتقنها كما حدد العلماء رواية الفربري، قال أبو محمد الرشاطي (ت٥٤٢هـ): وعلى الفربري العمدة في رواية كتاب البخاري"[٢].

وأيضا بتعدد روايات الكتاب الحديثي يُمكن تحديد أضبط الروايات وأوثقها، فمثلا سنن الترمذي له رواة كُثُر لكن رواية أبي العباس المحبوبي محمد بن أحمد بن محبوب المروزي (ت ٣٤٦هـ) بترمذ سنة خمس وستين ومائتين حين رحل إلى أبي عيسى وسماعاته صحيحة مضبوطة بخط خاله أبي بكر الأحول"[٣].

(١) فهرسة ابن خير، ص ٩٠.

(٢) إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح للشيخ محب السبتي الفهري الأندلسي، ص ١٥، وينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية»، دكتور جمعة فتحي عبدالحليم.

(٣) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: ٤٩/١.

المطلب الثاني

الفرق بين الرواية للكتاب الحديثي والنسخة

النسخ لغة: اكتتابك كِتاباً عن كِتــاب حَرْفــاً بِحــرف تَقــول: نَسَــخْتُهُ وانْتَسَخْتُه، فالأصلُ نُسْخَةٌ، والمكتوبُ منه نُسْخَة؛ لأنه قام مقامه والكاتــب نَاسِخٌ ومُنْتَسِخٌ(١).

ومعنى النسخة - ويُقال لها الصحيفة -: هي التي تشتمل على أحاديــث كثيرة يرويها كاتبها بسند واحد"(٢).

وتكون نُسخة صحابي إذا كان كاتبها صحابي، ونُسخة تابعي إذا كــان كاتبها تابعي، وهكذا بنسبتها إلى عصرها.

"كما يقال عن صحيفة همّام بن مُنَبِّه، فقد أطلق عليها بعض المحدثين نُسخة همام بن مُنَبِّه وهي التي رواها عن أبي هريرة، .. ومن الملاحظ أن العلماء غالبًا لا يطلقون هذا اللفظ على نُسخة أو رواية إلا إذا ظهرت عناية صاحب هذه النُسخة بها، وليس مجرد رواية الكتاب تطلق عليهــا نُســخة، فكل نُسخة رواية، وليس العكس فصاحب كل نُسخة هو فــي الأصــل راوٍ لها؛ولذا نجد النُسَخ يطلق عليها أحيانا رواية فيقال: رواية أبي ذر الهروي، ورواية ابن سعادة، ورواية اليونيني... وهكذا.(٣).

أما عن كيفية رواية النُسخ والرواية منها:

"فالنُسخ المشهورة المشتملة على أحاديث بإسناد واحد، كنُسخة "همام

---

(١) تهذيب اللغة: ٨٤/٧، مادة: نسخ.

(٢) معرفة النُسخ والصُحف الحديثية، بكر بن عبدالله أبو زيد، ص ٧٠.

(٣) روايات الجامع الصحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية» ص ٤١، ٤٢.

ابن مُنَبِّه عن أبي هريرة رواية عبدالرزاق عن معمر عنه، ونحوها من النُسخ، والأجزاء. منهم من يجدد ذكر الإسناد في أول كل حديث منها، ويوجد هذا في كثير من الأصول القديمة، وذلك أحوط، ومنهم من يكتفي بذكر الإسناد في أولها عند أول حديث منها، أو في أول كل مجلس من مجالس سماعها، ويُدرج الباقي عليه، ويقول في كل حديث بعده: "وبالإسناد"، أو "وبه"، وذلك هو الأغلب الأكثر"(١).

وقال الخطيب البغدادي – رحمه الله –: "ويجوز لسامعها أن يفرد ما شاء منها بالإسناد المذكور في أول النُسخة؛ لأن ذلك بمنزلة الحديث الواحد المتضمن لحكمين لا تعلق لأحدهما بالآخر، فالإسناد هو لكل واحد من الحكمين"(٢).

مما تقدم يستفاد أنّ كل رواية كتاب نسخة، وليست كل نسخة رواية كتاب.

أما عن الثمرة من وجود النُسخ وروايات الكتب: أن النُسخ ثمرتها توثيق النصوص الحديثية، ورواية الكتاب ثمرتها هي توثيقه وزيادة الثقة بالكتاب المروي.

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٨.
(٢) الكفاية في علم الرواية ص ٢١٤.

المطلب الثالث

معنى الجمع بين روايات المُصنَّف

باستقراء مصنّف الإمام عبدالرزاق الصنعاني – ﷺ – تبين أن أغلب روايات المُصنّف من رواية الدّبَري عن عبدالرزاق، وأنّ هناك رواة آخرين لكتب وأبواب داخل المُصنَّف من رواية غير الدّبَري، ولا أعني هنا الرواة الواردين في أسانيد الأحاديث لكن المراد هنا الرواة عن المصنِّف للكتاب، وهذا الجمع بين روايات "المُصنّف" لا يُعد تلفيقًا.

فاقرب المعاني اللغوية للتلفيق أنه: مصدر لَفَقَ يَلْفِقُ، وتدور مادته على معنى الضم، فلفق الثوب ضم أحد شقيه إلى الآخر بخياطة، ونحوها[1]، وهذا لا يناسب وصف ما حدث من جمع لروايات متعددة في نسخة "المُصنَّف".

أما اصطلاحًا: فقد عُرِّف التلفيق بعدة تعريفات لا ينطبق معناها على ما أود عرضه هنا.

من هذه التعريفات: "الإتيان بكيفية لا يقول بها مجتهد"[2].

والحاصل في نسخة المُصنّف هو جمع بين عدة روايات تُكمل بعضها بعضا:

ويمكن بيان المراد بالجمع بين روايات الكتاب الحديثي في نسخة واحدة بأنه: "عدم التقيد في جمع الكتاب برواية معينة عن مُصنِّفه، والجمع بين روايات متعددة لغرض معين".

---

(١) لسان العرب لابن منظور: ٣٣٠/١٠، القاموس المحيط للفيروزأبادي ص٩٢٢.

(٢) عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق، محمد سعيد بن عبدالرحمن الباني الحسيني: ١٣٥١هـ ص ١٨٣، ط: دار القادري، دمشق، أولى ١٣٤١هـ ١٩٢٣م، ط: ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

أو هو عمل مركب بالجمع بين عدة روايات لكتاب حديثي واحد إما تقليدا.
أو اجتهادا لغرض ما.
أو جمع أكثر من رواية للكتاب الحديثي في نُسخة واحدة.

أي يكون لديك أكثر من راوية عن المُصنِّف لكتاب ما، وما عند أحد الرواة لا يوجد عند الآخر ومجموعها يشكِّل كتاب فيتم الجمع بين الروايات في نسخة واحدة، وإذا كان هذا الجمع بين روايات الكتاب الحديثي بلا تمييز لبعضها عن بعض فيعتبر خلل وخبط وخروج عن الضبط؛ لذا لا بد لهذا الجمع بين روايات الكتاب من شروط تضبطه وينبغي مراعاتها:

فمن الضوابط التي ينبغي مراعاتها:

- وجود الداعي والضرورة لذلك، كاكتمال الكتاب مثلا بسبب عدم وجود رواية تامة للكتاب عن مُصنِّفه.
- أن يكون الجمع عن علم وفهم وليس جهلا أو خطأ ممن لفَّق الروايات.
- ألا يؤدي الجمع بين روايات الكتاب الحديثي إلى حدوث خلل في عدم التمييز بين الروايات؛ لأن هذا يضعف الثقة بالكتاب.
- ألا يؤدي الجمع إلى خروج عن الضبط.

وإذا تم الجمع بين أكثر من رواية في نسخة واحدة مع تمييز وبيان، صار انتقال وليس تلفيق، ويكون الانتقال حينئذ حسن ومقبول إذا كان الغرض منه التكملة للكتاب.

ومن الخطأ النظر إلى نتيجة الجمع دون البحث عن الطريقة التي تم بها الجمع بين الروايات.

ويمكن تقسيم الجمع الواقع بين روايات المصنّف عن عبدالرزاق إلى ما يلي:

- جمع كتب داخل المصنّف من روايات مختلفة عن عبدالرزاق كرواية الدبري لكتاب الطلاق، ورواية محمد بن علي بن النجار لكتاب البيوع.
- جمع أبواب كل مجموعة منها برواية مختلفة يشكل مجموعها كتابا فقهيا داخل المُصَنَّف مثلا كتاب أهل الكتابين ملفق من رواية الحُذاقِي عن عبدالرزاق، ورواية محمد بن عمر السمسار عن عبدالرزاق.

المطلب الرابع

أثر كتب الفهارس والبرامج والأثبات والمعاجم والمشيخات في الدلالة على روايات الكتب ومنها المصنَّف لعبدالرزاق الصنعاني

يُعد ذكر الأسانيد إلى أصحاب المصنفات عن طريق الوصول إلى رواة كتب الحديث وثيقة لإثبات وتدوين روايات الكتب، وهذا محل عناية كتب الفهارس والبرامج والأثبات والمعاجم والمشيخات وهي أسماء مترادفة لنوع واحد من التأليف اهتم به المغاربة والأندلسيون وتعني الكتب التي يسجل فيها الشَّيخ مروياته وإجازاته والكتب التي قرأها على مشايخه.

يقول عصام الشنطي: " وقد سميت هذه المؤلفات بتسميات مختلفة، يمكن حصرها في ستة ألفاظ هي: المشيخة، المعجم، الفهرس، البَرْنَامج، الثَّبَت، السنَد. غير أن بعض المصنفين، كانوا يطلقون على كتبهم تسميات مخصوصة، ككتاب «الغنية» وهو فهرست شيوخ القاضي عياض السبتي ت ٥٤٤هـ ".

وقال أيضا: ونلاحظ أن تسميته مشيخة ومعجما وثَبَتا وسَنَدا أكثر ما تكون استعمالا في المشرق، أما المغاربة والأندلسيون، فقد شاع عندهم استعمال كلمة الفِهْرِس، والبَرْنَامج [(١)].

وهذه الكتب تذكر الأسانيد إلى أصحاب المصنفات عن طريق الوصول إلى رواة هذه الكتب، فمثلا: يقول صاحب الفهرس: مصنّف عبدالرزاق برواية الدّبَري عن فلان ثم يقول رواية المصنّف برواية الدّبَري أرويه عن

(١) أدوات تحقيق النصوص المصادر العامة، عصام محمد الشَّنْطِي ص ٦٠.

فلان ثم يذكر سنده إلى الدّبري فهذا محل عناية كتب الفهارس والمشيخات، والبرامج وكلها مترادفة لمعنى واحد.

أشهر كتب الأثبات والفهارس المسندة (أنساب الكتب):

١- المعجم المؤسس لابن حجر **ت ٨٥٢هـ.**

٢- المعجم المفهرس لابن حجر **ت ٨٥٢هـ.**

٣- اتحاف الأكابر باسناد الدفاتر للشوكاني **ت ١٢٥٠هـ.**

٤- قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثـــر لصـــالح ابن محمد العَمْري المعروف بالفُلَّاني المالكي **ت ١٢١٨هـ.**

٥- فهرس ابن خير الاشبيلي **ت ٥٧٥هـ.**

المبحث الثاني

روايات المُصنَّف التي طبع عنها الكتاب،

وبيان أثرها في تكامل كتب وأبواب المُصنَّف

لم يحظ المُصنَّف للإمام عبدالرزاق باهتمام الــرواة ولا الشُــرّاح، ولا توجد نُسخة خطية كاملة موثقة للكتاب[١] فالمطبوع حاليًا جُمع مــن عــدة روايات تكاملية، وباستقراء المُصنَّف نجد أن رواياته عن عبدالرزاق أربعة روايات، وإن كان أغلب المصنَّف من رواية الــدّبري، ولقــد وثــق هــذه الروايات ابن خير الاشبيلي (ت ٥٧٥هـ) في فهرسته[٢] والذي يُعد من أقوى الدلائل على إثبات هذه الروايات وعلى إثبات نسبة المُصنَّف إلى مؤلفه.

وفيما يلي تفصيل لرواة المُصنَّف عن عبدالرزاق ورواياتهم:

المطلب الأول

رواية إسحاق بن إبراهيم الدّبري

هو: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عَبَّاد الصَّنْعَانِيّ الدَّبَرِي[٣]: رَاوِيَة عبدالرزاق.

مولده: في سنة خمس وتسعين ومئة[٤].

روى عنه: أبوعوَانَة الإِسْفَرَايِيْنِي في صَحِيحه، وخَيْثَمَة بــن ســليمان،

---

(١) مقدمة مصنّف عبدالرزاق، ط: دار التأصيل ص ١٧٧.

(٢) فهرسة ابن خير ص ١٠٧-١١٠.

(٣) الدَّبَرِي – بفتح الدَّال المهملة والباء وبعدها رَاء –: هذه النِّسْبَة إلى دبرة وَهِي من قرى صنعاء اليمن. (اللباب في تهذيب الأنساب ص٤٨٩).

(٤) سير أعلام النبلاء: ٤١٦/١٣ ت ٢٠٣، ٤١٦/١٣ ت ٢٠٣.

وأبو بكر محمد بن زكريا العذافرى السرخسي، وأبو القاسم الطَّبَرَانِيّ [١].

وفاته: وتُوفِّي سنة خمس وثمانين ومائَتَيْن[٢].

أقوال النقاد فيه وفي منزلته في الرواية عن عبدالرزاق وفي تحمله عنه:

تُعد رواية الدَّبَري أشهر رواية لمصنَّف عبدالرزاق – ﷺ –، وأغلب روايات المُصنّف من طريقه، وفيما أقوال النقاد في الدّبَري وفي سماعه للمصنّف:

قال ابن عدي – ﷺ –: استصغره عبدالرزاق أحضره أبوه عنده، وَهو صغير جدا فكان يقول: قرأنا على عبدالرزاق أي قرأ غيره، وحضر صغيرا وحدّث عنه بحديث منكر[٣].

وقد عقب الذهبي على قول ابن عدي السابق فقال: قلتُ: ساق له ابن عَدِيٍّ حديثًا واحدا من طريق ابن أنعم الإفْرِيْقِيّ، يحْتَمل مثله، فأين المَنَاكِير؟ والرجل فقد سمع كُتباً، فأَدَّاها كما سمِعَها، ولعل النَّكَارة من شَيْخه، فإنَّهُ أضَرَّ بِأَخَرَة، – فاللهُ أعلم –[٤].

وقال النسائي – ﷺ –: عبدالرزاق بن همّام فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة [٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٤١٦/١٣ ت ٢٠٣، الأنساب للسمعاني: ٣٠٤/٥، الوافي بالوفيات: ٢٥٧/٨.

(٢) الوافي بالوفيات: ٢٥٧/٨.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال: ٥٦٠/١ ت ١٧٧.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٤١٧/١٣ .

(٥) الضعفاء والمتركون للنسائي، ص٦٩ ، رقم ٣٧٩.

وقال إبراهيم الحربي: مات عبدالرزاق وللدّبري ست سنين أو سبع سنين(١).

وكان العقيلي- ﷺ - يصحح روايته عن عبدالرزاق وأدخله في كتاب صحيح الحديث الذي ألّف(٢).

وقال الحاكم - ﷺ -: سألت الدارقطني عن إسحاق الدّبَرِي فقال:صدوق ما رأيت فيه خلاف إنما قيل لم يكن من رجال هذا الشَّأْن قلت: ويدخل فِي الصَّحِيح قال أَي وَالله(٣).

وقال ابن حجر - ﷺ -: ما كان الرجل صاحب حديث إنما أسمعه أبوه واعتنى به، سمع من عبدالرزاق تصانيفه وهو ابن سبع سنين أو نحوها لكن روى عَن عبدالرزاق أحاديث منكرة فوقع التردد فيها هل هي منه فانفرد بها، أو هي معروفة مما تفرد به عبدالرزاق؟(٤).

وقال في "لسان الميزان": قد احتج بالدَّبَرِيّ أبو عوانة في صحيحه، وَغيره وأكثر عنه الطبراني(٥).

وقد ذكر الذهبي محددًا وقت سماع الدّبَري من عبدالرزاق: " .. رَاوِيَة عبدالرزاق، سمع تصانيفه منه في سنة عَشْر ومائَتَيْن باعْتِناء أبيه به، وكان حَدثاً، فإن مولده - على ما ذكره الخَلِيْلِيّ - في سنة خمس وتسعين

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب: ٧٥٤/٢.
(٢) فهرسة ابن خير ص ١٠٩، لسان الميزان، ت: أبو غدة: ٣٦/٢ ت ٩٩٥.
(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٠٥، رقم ٦٢.
(٤) لسان الميزان، ت: أبو غدة: ٣٦/٢ ت ٩٩٥، وينظر: ميزان الاعتدال: ١٨١/١ ت ٧٣١.
(٥) لسان الميزان: ٣٦/٢ ت ٩٩٥.

ومئة، وسماعه صحيح"(١).

وعلى قول الخليلي الذي ساقه الإمام الذهبي في "السير" فالدّبري سمع من عبدالرزاق وعمره خمسة عشر عاما.

وقال ابن الصلاح: "ذكر أحمد بن حنبل أنه- أي عبدالرزاق- عَمِيّ في آخر عمره، فكان يُلَقّن فيتلقن، فسماع من سمع منه بعدما عَمِي لا شيء.

قلت - ابن الصلاح -: قد وجدت فيما روي عن الطبراني عن إسحاق ابن إبراهيم الدّبَري عن عبدالرزاق أحاديث استنكرتها جدا، فأحلت أمرها على ذلك، فإن سماع الدّبَري منه متأخر جدا "، قال إبراهيم الحربي: مات عبدالرزاق وللدّبَري ست سنين أو سبع سنين"(٢).

وقد ساق ابن خير في "فهرسته"، حكاية تبين كيفيه تلقي الدّبَري للمصنَّف قال: " رحل ابن السكري محمد بن عبدالله إلى صنعاء اليمن فامتحن أصحاب عبدالرزاق من بقي منهم فألفى أبا يعقوب إسحاق بن إبراهيم ابن عباد الدبري أفضلهم فسأله عن مصنف عبدالرزاق كيف رواه ؟ فقال: كان أبي إبراهيم بن عباد القارئ للديوان على عبدالرزاق وحضرت السماع حتى انقضى، وكان إذا مضى حديث يستحسن أصحاب الحديث إسناده، قالوا له: يا أبا بكر حدثنا فكان يقرأه لنا، وكان أبي يعلم على ذلك الحديث، فقال له السكري: اقرأه يا أبا يعقوب، فقرأه عليهم فلم يرد عليه السكري شيئا من تصحيف ولا غيره إنما أسمع حتى فرغ بقراءته، فقال له السكري: يا

(١) سير أعلام النبلاء: ١٣/٤١٦ ت ٢٠٣، وصحح سماعه أيضا الصفدي في الوافي بالوفيات: ٨/٢٧٥.

(٢) مقدمة ابن الصلاح، ت: عتر ص ٣٩٦.

أبا يعقوب لا تقرأ هذا المصنَّف لأحد إلا كما قرأته لنا ولا تقبل تلقين أحد في لفظة منه، فكان أبو يعقوب لا يقبل تلقين أحد فما كان مقيدا قرأه كما كان وما لم يكن مقيدا قرأه كما بقي وقال له ابن السكري: إذا استفتحت الكتاب فقل قرأنا على عبدالرزاق، وإذا جاء الحديث الذي حدثكم به وقرأه فقل حدثنا عبدالرزاق"[1].

مما سبق نخلص إلى:

أولا: أن الدّبَري كان يُستصغر في عبدالرزاق، ولكن الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين أنهم يكتبون لابن خمس فصاعدا (سمع)، ولمن لم يبلغ خمسا (حضر)، أو (أحضر)[2].

ورواية الدّبَري عن عبدالرزاق وتحمله منه في سن صغير ليست بدعا فقد تبعه غيره.

"فمن أعلى الأسانيد في رواية «الصحيح» رواية ابن المُلَقِّن التي اعتمد عليها في شرحه «التوضيح»، وذلك لأن غالب رواته رووه في الصغر؛ فأبو الوقت سمعه في السابعة وكذا الحجار، والزبيدي في الثامنة، والداودي دون العشرين، ونحوه الفربري والحموي، وعمّروا أيضًا فالداودي وأبو الوقت جاوزا التسعين والباقون قاربوها، والحجار جاوز المائة "[3].

ثانيا: أن الدّبَري تحمل عن عبدالرزاق بطريقة العرض، وروى بها وهذا

---

(١) فهرسة ابن خير ص ١٠٩.

(٢) أفاد ذلك ابن الصلاح في "المقدمة" ص١٣٠.

(٣) مقدمة التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ٥٨/٢، وينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية»: ٤٤٧/٢.

يستفاد من قول ابن عدي السابق حيث قال: استصغره عبدالرزاق أحضره أبوه عنده، وَهو صغير جدا فكان يقول: قرأنا على عبدالرزاق أي قرأ غيره، وحضر صغيرا[١].

وباستقراء روايات الدبري عن عبدالرزاق في "المصنف" نجد أنه روى بطريقة العرض فقال في مواضع: قرأْنا على عبدالرزاق[٢]، وقد أدّى أيضا بلفظ أخبرنا[٣] وهما من ألفاظ العرض أو القراءة على الشيخ.

أي أنه قُرِىء على عبدالرزاق ممن يثق به والدّبَري يسمع.

ثالثًا: صحة سماع الدّبَري من عبدالرزاق رغم أنه سمع منه بعد ما أضر وعَمِي؛ لأن اختلاط عبدالرزاق يكمن فيما إذا حدَّث من حفظه بسبب أنه قد عَمِي لكن إذا لُقن يتلقن ومجالس رواية عبدالرزاق لكتابه لابد أنها كانت من أصوله وبقراءة من يثق بهم من تلاميذه.

قال ابن رجب في معرض حديثه عن الرواية عن الضرير والأمي إذا لم يحفظا: وقد ساق رأي من قال بجواز العرض على الشيخ الضرير إذا كان العرض ممن لا يوثق به فقال: "وكان عبدالرزاق يتلقن ممن يثق به، كما كان يزيد ابن هارون يفعله، وعلى قول هؤلاء يجوز العرض على الشيخ وإن كان ضريرًا لا يحفظ، أو أميًا لا كتاب بيده إذا كان العرض ممن يوثق به "[٤].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: ١/٥٦٠ ت ١٧٧.

(٢) ينظر: المُصنّف: ١/٦٢ ح ١٨٤، ١/١٦٠ ح ٦١٦، ١/٢٩٩ ح ١١٤٩، ١/٣٤٩ ح ١٣٦٤. وغيرها من المواضع.

(٣) ينظر المُصنّف في موضعين: ٥/١٧١ ح ٩٢٧١، ٧/١٣٩ ح ١٢٥٤٩.

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب ص٥١٠.

رابعا: آداء الدّبري للمُصَنف صحيح، وقد سمعه باعتناء والده[١]، أما وقوع المناكير في رواياته عن عبدالرزاق فلعل ما وقع منها كان بسبب شيخه؛ لأنه أضر بآخره كما ذكر الذهبي[٢].

ولعلها – أي المناكير – في روايات الدّبري عن عبدالرزاق فيما روى خارج المصنّف كما ذكر ابن الصلاح فقال في المقدمة: "قد وجدت فيما روي عن الطبراني عن إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبدالرزاق أحاديث استنكرتها جدا، فأحلت أمرها على ذلك، فإن سماع الدبري منه متأخر جدا"[٣].

ولعل أخطاء الدبري كانت تصحيفات وتحريفات كما يشير عنوان الكتاب الذي ألّفه الشيخ الفقيه أبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى ابن مفرج القاضي ﷺ – (ت ٣٨٠هـ) بعنوان "إصلاح الحروف التي كان إسحاق بن إبراهيم الدّبَري يصحفها في مصنّف عبدالرزاق" [٤].

خامسًا: أثر رواية الدّبري على المصنَّف:

روايته للمصنّف عن عبدالرزاق معتبرة فسماع الدبري من عبدالرزاق سماع كتاب وليس سماع روايات، وهناك فرق فهو يروي كتابا أو نسخة ولا يروي أحاديث سمعها حديثا حديثا، ورواية الكتب مقام لا تشديد فيه ولا يُشترط فيه أن يكون الرواي من فرسان الحديث ويكتفى فيه بما لا يُكتفى به في مقام رواية الحديث في دراسة إسناد معين. فمثلا: كان يحيى الليثي

---

(١) كما ذكر الذهبي في السير: ٤١٦/١٣ ت ٢٠٣.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٤١٧/١٣.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩٦.

(٤) فهرسة ابن خير ص ١٠٩.

أشهر راوية لموطأ مالك، ومع ذلك قال فيه ابن عبدالبر: " لم يكن له بصر بالحديث "(١). وقد عقب الذهبي على قول ابن عبدالبر فقال: نعم، ما كان من فرسان هذا الشأن، بل كان متوسطا فيه – ﷺ –"(٢).

وقد أُخذ عليه– يحيى الليثي– في روايته للموطأ وحديث الليث أوهام وكلم فيها فلم يُغير ما في كتابه ما في كتابه وتبعه الرواة عنه"(٣).

الرواة عن الدبري، والكتب المروية من طريقهم عن الدّبري عن عبدالرزاق:

من خلال الاستقراء للمواضع التي ذُكرت فيها رواية الدّبري عن عبدالرزاق في المُصَنَف تبين أن الدّبَري يروي عنه ثلاثة رواة في المصنّف وهم:

١- **أبو سَعِيد الأعرَابي:**

هو: ابن الأعرابي الإمام الحافظ الزاهد شيخ الحرم أبو سعيد أحمد ابن محمد بن زياد بن بِشْر بن درهم البصري الصوفي صاحب التصانيف.

ولد: سنة ست وأربعين ومائتين.

توفي: في ذي القعدة سنة أربعين وثلاثمائة عن أربع وتسعين سنة.

روى عن: الحسن بن محمد الزعفراني، وسعدان بن نصر، أبي داود السجستاني، وخلق كثير.

روى عنه: ابن المقرىء، وابن مَنْدَه، وأحمد بن مفرج القرطبي.

قال الذهبي: كان ثقة عارفا عابدا ربانيا كبير القدر بعيد الصّيت(٤).

---

(١) طرح التثريب في شرح التقريب للعراقي: ١/١٢٧.

(٢) السير: ١٠ /٥٢٣ ح ١٦٨.

(٣) اتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك، ابن ناصر الدين، ص ١٣٨.

(٤) تذكرة الحفاظ: ٣/٤٧ ت ٨٣٠.

وقال ابن حجر: الإمام الحافظ الثقة الصدوق الزاهد له أوهام.

وقال الخليلي: كان ثقة أثنى عليه كل من لقيه، وقال السلمي: كان ثقة.

وقال ابن القطان: لم يعبه إلا أخذ البِرْطِيل(١) على السماع(٢).

وخلاصة حاله: ثقة. صحيح السماع عن الدّبري.

أثر رواية أبي سعيد الأعرابي عن الدبري في تكامل كتب المُصنَّف:

أثْرَت هذه الرواية المُصنّف بسبعة عشر كتابا وهم: (كتاب الطهارة(٣)، والحيض(٤)، والصلاة(٥)، والجمعة(٦)، وصلاة العيدين(٧)، وفضائل القرآن(٨)،

---

(١) الْبِرْطِيلُ - بكسر الباء -: الرِّشْوَة وفي المثل البراطيل تنصر الأباطيل كأنه مأخوذ من البرطيل الذي هو المِعْول؛ لأنه يُستخرج به ما استتر.(المصباح المنير: ٤٢/١)

(٢) اللسان: ٦٧٠/١ ت ٨٥٧، وينظر: حلية الأولياء: ٣٧٥/١٠، النجوم الزاهرة: ٣٠٦/٣، حلية الأولياء: ٢١٦/٤.

(٣) ذُكر سنده عن أبي سعيد الأعرابي عن الدبري عن عبدالرزاق في الباب السابع عشر: ذكر باب: جلود الميتة إذا دبغت: ٦٢/١ ح ١٨٤، وكرره في باب: المسح على العصائب والجروح: ١٦٠/١ ح ٦١٦.

(٤) ذُكر سنده في أول باب: أجل الحيض: ٢٩٩/١ ح ١١٤٩.

(٥) ذُكر سنده في أول باب: ما يكفي الرجل من الثياب: ٣٤٩/١ ح ١٣٦٤، وفي باب: بدء الأذان: ٤٥٥/١ ح ١٧٧٤ وفي باب: وقت العشاء الآخرة: ٥٥٥/١ ح ٢١٠٦.

(٦) ذُكر سنده في أول باب: أول من جمع: ١٥٩/٣ ح ٥١٤٤.

(٧) ذُكر سنده في أول باب: الصلاة قبل خروج الإمام وبعد الخطبة: ٢٧١/٣ ح ٥٥٩٨.

(٨) هنا الدبري يروي عن ابن جريج، باب: كم في القرآن من سجدة: ٣٣٥/٣ ح ٥٨٥٩، ط: المكتب الإسلامي، وفي طبعة التأصيل الدبري يروي عن عبدالرزاق في هذا الموضع.

والجنائز[١]، والزكاة[٢]، والصيام[٣]، والمناسك[٤]، والجهاد[٥]، والنكاح[٦]، والطلاق[٧]، والولاء[٨]، والمدبر[٩]، والأشربة[١٠]، واللقطة[١١]).

وفي المواضع السابقة ذُكر سند الراوية إلى عبدالرزاق في أول كل كتاب غالبًا. ويُضاف إلى الكتب المروية بهذا الطريق ما نص عليه ابن خير وأبو علي الغساني – رحمهما الله – فكتاب "المغازي" قد عزاه ابن خير إلى رواية أبي سعيد الأعرابي عن الدبري[١٢].

---

(١) ذُكر سنده في أول باب: تلقنة المريض: ٣/٣٨٥ ح ٦٠٤١.
(٢) ذُكر سنده في أول باب: الصدقات: ٤/٣ ح ٦٧٩٢
(٣) ذُكر سنده في أول باب: متى يؤمر الصبي بالصيام: ٤/١٥٣ ح ٧٢٩٠.
(٤) ذُكر سنده في أول باب: فضل أيام العشر والتعريف في الأمصار: ٤/٣٧٥.
(٥) ذُكر سنده في أول باب: وجوب الغزو: ٥/١٧١ ح ٩٢٧١.
(٦) ذُكر سنده في أول باب: ما يجوز من اللعب في النكاح والطلاق: ٦/١٣٣ ح ١٠٢٤٣، وكرره في باب: أخذ الأب مهر ابنته: ٦/٢٢١ ح ١٠٥٨٠.
(٧) ذُكر سنده في أول باب: المبارأة: ٦/٢٩٩ ح ١٠٩١، وكرره في باب: العزل عن الإماء: ٧/١٣٩ ح ١٢٥٤٩، وفي باب: متى أدرك الإسلام من نكاح أو طلاق: ٧/١٦٥ ح ١٢٦٣١.
(٨) ذُكر سنده في أول باب: بيع الولاء وهبته: ٩/٣ ح ١٦١٣٨، وذكر الكاتب رواية عن اسحاق الدبري مباشرة دون ذكر أبي سعيد الأعرابي ولا عبدالأعلى البوسي.
(٩) ٩/ ١٣٧ ح ١٦٦٥١.
(١٠) ذُكر سنده في أول باب: الظروف والأشربة والأطعمة: ٩/١٩٩ ح ١٦٩٢٤.
(١١) ١٠/١٢٧ ح ١٨٥٩٧ وهنا رواية الدبري عن ابن جريج في ط: المكتب الإسلامي، وفي التأصيل اثبات عبدالرزاق: ٨/٣٢٣ ح ٢٠٠٥٨.
(١٢) فهرسة ابن خير: ص١٠٨.

وقال أبو علي الغساني (ت ٤٩٨هـ): تسمية ما روى الأعرابي منه – أي الدّبري – وسمى جملة كتب من المُصنّف، منها العقيقة، والعقول، والاعتكاف[١]. فصارت جملة الكتب المروية عن الأعرابي عن الدبري إحدى وعشرين كتابا. وقال في كل المواضع حدثنا الدبري. أي تحمل عن الدَبري بالسماع المباشر.

٢- **أبو القاسم عبدالأعلى بن محمد بن الحسن بن عبدالأعلى البَوسي[٢]. القاضي بصنعاء:**

ذكره صاحب "السلوك في طبقات العلماء والملوك" ضمن علماء اليمن، وقال: يروي عن الدّبَري، وهارون بن أحمد بن محمد بن علقان القرية[٣].

لم أقف على من ترجم له لكن ورد ذكره في كتب التراجم في أثناء ترجمة جده الحسن بن عبدالأعلى البوسي.

ففي "توضيح المشتبه": ذكر جده الحسن ثم قال وحفيده قاضي صنعاء أبو محمد عبدالأعلى بن محمد بن الحسن عن جده وعن الدبري وعنه أبو عبدالله بن مفرج الضبي[٤].

---

(١) المصدر السابق ص١٠٩.

(٢) بفتح الباء المعجمة بواحدة وسكون الواو وبالسين المهملة المكسورة. (اكمال الاكمال لابن نقطة: ٤٣٠/١ ت ٧١٤، توضيح المشتبه لابن ناصر: ٦٤٩/١).
وهذه النسبة إلى بوس قرية بصنعاء اليمن. (لب اللباب في تحرير الأنساب ص٤٦).

(٣) السلوك في طبقات العلماء والملوك: ١٤٥/١.

(٤) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وكناهم: ٦٤٩/١، وينظر: تبصير المنتبه: ١٨٠/١.

قال الذهبي في ترجمة الحسن بن عبدالأعلى: الحسن بن عبدالأعلى صاحب عبدالرزاق سمع منه نحو خمسين حديثا، روى عنه حفيده عبدالأعلى البوسي [١]. .

وفي الاكمال": البوسي بالباء المعجمة بواحدة وبالواو فهو، عبدالأعلى ابن محمد بن الحسن بن عبدالأعلى البوسي، حدث عن إسحاق بن إبراهيم الدبري روى عنه أبو محمد عبدالسلام بن محمد بن أحمد بن عبدالله ابن محمد بن إبراهيم بن محمد النقوي[٢].

أثر رواية عبدالأعلى البَوسي عن الدبري في تكامل كتب المُصنَّف:

أضافت رواية عبدالأعلى البوسي عن الدبري عن عبدالرزاق للمصنّف (كتاب المكاتب[٣]). ورواه بالسماع المباشر فقال في كتاب المكاتب: حدثنا الدبري.

وكذا كتاب الوصايا على الرغم من عدم ذكر سند الرواية إلى عبدالرزاق أول هذا الكتاب إلا أن ابن خير الإشبيلي نص على ذلك في فهرسته[٤].

٣- أحمد بن خالد الجبّاب:

هو: أحمد بن خالد بن يزيد بن محمد بن سالم بن سليمان؛ يعرف:

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٣٥١/١٣ ت ١٦٧.

(٢) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: ٢٨٧/٧.

(٣) ذُكر سنده في أول باب: قوله للمكاتب إن علمتم فيهم خيرا: ٣٦٩/٨ ح ١٥٥٧٠.

(٤) فهرسة ابن خير ص ١٠٨.

بابن الجَبّاب(١)؛ من أهل قرطبة؛ يكنى أبا عمر. ولد سنة ست وأربعين ومائتين.

سمع من: محمد بن وضّاح، ودخل صنعاء، فسمع بها: من الدّبَري أبي يعقوب، ومن عبيد الله بن محمد الكشوري، والحسن بن عبدالأعلى البَوسي، ومحمد بن يوسف الحُذَاقي وغيرهم.

قال القاضي عياض: كان إماماً في وقته في مذهب مالك، وفي الحديث لا ينازع.

وقال ابن الفرضي: قدم الأندلس، فكان إمام وقته – غير مدافع – في الفقه، والحديث، والعبادة.

وفي اكمال ابن ماكولا: كان حافظا متقنا.

وتوفي – ﷺ –: ليلة الاثنين لأربع عشرة ليلة بقيت من جمادي الآخرة، سنة اثنتين وعشرين وثلاث مائة(٢).

وفي "بغية الملتمس": قال أبو عمر بن عبدالبر: إنه سمع من عبيد ابن محمد الكشوري شيئاً فاته من مصنّف عبدالرزاق فاستدركه منه عن الحُذاقي عن عبدالرزاق، وحدث بالأندلس دهراً، وألف في مستند حديث

---

(١) الجبّاب – بفتح الجيم بعدها باء مشددة معجمة بواحدة قبل الألف وآخره باء معجمة أيضًا –: أحمد بن يزيد بن خالد الجبّاب كان يبيع الجباب. (الإكمال لابن ماكولا: ١٣٨/٢).

(٢) تاريخ ابن يونس المصري: ٢٢/٢ ت ٥٠، تاريخ علماء الأندلس: ٤٢/١ ت ٩٤، الاكمال لابن ماكولا: ١٣٨/٢، والعبر: ١٦/٢، تذكرة الحفاظ: ٢٥/٣ ت ٨٠٢، السير: ٢٤٠/١ ت ٩٥، شذرات الذهب: ١١٣/٤.

مالك بن أنس وغيره[١].

أثر رواية أحمد بن خالد الجبّاب عن الدبري في تكامل كتب المُصنَّف:

أضافت رواية أحمد بن خالد الجبّاب عن الدبري للمصنّف كتاب الفرائض[٢].

خلاصة: رواية ابن الأعرابي(ثقة)، ورواية عبدالأعلى البوسي (لم أقف على من عدله أو جرحه) ورواية أحمد بن خالد الجباب (ثقة) عن الدبري تحقق فيهم السماع من الدبري، فقد اشتهرت رواية الكتاب عن طريقهم.

- سبب اشتهار رواية الدّبَري للمصنَّف وأسباب اختيارها.

لقد هيأ الله تعالى الأسباب لاشتهار المصنَّف برواية الدّبَري عن عبدالرزاق حتى إذا أُطلق " المصنّف" لم ينصرف إلا إلى رواية الدِّبري، رغم اشتمال المصنّف على روايات أخرى غير رواية الدبري، ولعل من أسباب اشتهار هذه الرواية ما يلي:

– علو الإسناد لبقاء الدبري مدة طويلة بعد وفاة عبدالرزاق، ولذا كانت مقصد العلماء والطلاب ممن يريدون سماع المصنّف عاليًا إلى عبدالرزاق حيث ولد الدبري: فِي سنة خمس وتسعين ومئة[٣]، وَتُوفِّي سنة خمس وثمانين ومائتين[٤]، وقد توفي عبدالرزاق سنة (٢١١هـ) أي عمّر

(١) بغية الملتمس ص١٧٥ ت ٣٩٦.

(٢) المصنف: ٢٤٧/١٠ ح ١٩٠٠٢، ط: المكتب الإسلامي وهنا الدبري يروي عن ابن جريج لكن في ط: التأصيل اثبات عبدالرزاق بعد الدبري .

(٣) سير أعلام النبلاء: ٤١٦/١٣ ت ٢٠٣.

(٤) الوافي بالوفيات: ٢٥٧/٨.

الدبري طويلا بعد وفاة عبدالرزاق حيث عاش بعد وفاة عبدالرزاق أربع وسبعين سنة وبقاء الدبري هذه الفترة كان له أهمية في جعل الاسناد عاليا إلى عبدالرزاق فحصل بروايته علو إسناد، رغم ما قيل في أوهامه وتصحيفاته. وقد قال الحافظ ابن منده: إنه إذا مر على الإسناد ثلاثون سنة فهو عال. قال: والظاهر أنه أراد إذا مضى على إسناد كتاب أو حديث ثلاثون سنة، وهو في تلك المدة لا يقع أعلى من ذلك[1].

– أن رواية الدبري عن عبدالرزاق تشكل أكثر المُصَنّف، ومن المقرر أن النسخة الكاملة أو القريبة من الاكتمال أو التي اشتملت على أكثر الكتاب تعطي أحقية نسبية لتقديمها على مثيلاتها النواقص.

(١) فتح المغيث للسخاوي: ٣/٣٥٦.

المطلب الثاني: رواية محمد بن علي بن النجار[1]

وجدت ترجمة له في "تاريخ الإسلام".

هو: محمد بن علي بن سفيان الصنعاني النّجّار. أبو عبدالله

سَمِعَ: عبدالرزاق، وروى عنه: محمد بن حمدون الأعمشي، وأبو عوانة.

تُوُفِّيَ في: رمضان سنة أربع وسبعين ومائتين.

وقال ابنُ عُقْدة: بلغني أنّه مات وله مائة سنة وشهران أو ثلاثة[2].

أي أنه ولد سنة: مائة وأربع وسبعين.

ولم أقف له على من عدّله أو جرحه.

وقد روى عن محمد بن علي بن النجار في المصنَّف:

١- محمد بن الحسن بن إبراهيم بن هشام الطُّوسِيُّ.

٢- وعنه أبو الحسن علي بن أحمد الأصبهاني.

ولم أقف على من ترجم لهما فيما بين يدي من الكتب.

أثر رواية محمد بن علي بن النجّار عن عبدالرزاق في تكامل كتب المُصنَّف:

أضافت رواية محمد بن علي بن النجار عن عبدالرزاق كتابين في المُصنَّف:

١- كتاب أهل الكتاب، وقد رواه عن المُصنِّف بصيغة حدثنا [3].

٢- كتاب البيوع، وقد رواه عن المُصنِّف بصيغة أخبرنا [4].

وقد تحمل ابن النجار وروى عن عبدالرزاق بطريقتي السماع والعرض.

---

(١) فهرسة ابن خير، ص١٠٩ .

(٢) تاريخ الإسلام: ٦١٥/٦، وهذا ما نص عليه الذهبي ومن خلال استقراء كتب الرواية يمكن الاطلاع على عدد من شيوخه وتلاميذه الذين أخذ عنهم.

(٣) المصنَّف كتاب: أهل الكتاب، باب: بيعة النبي - ﷺ -: ٣/٦/ ت ٩٨١٧.

(٤) المصنَّف كتاب: البيوع: ٣/٦ ح ٩٨١٧.

المطلب الثالث

رواية محمد بن يوسف الحُذاقِي[1]

ترجمته: لم أقف على من عدّله أو جرّحه. ولا من ترجم له.

روى عنه: أبو محمد عُبيد بن محمد الكَشْوُرِيُّ. وروى عن: عبدالرزاق.

قال أبو علي الغساني – رحمه الله – (ت ٤٩٨هـ) في "فهرسة ابن خير": ولم يقع لنا كتاب المناسك الكبير إلا من رواية أحمد بن خالد عن الكشوري عبيد بن محمد عن الحُذَاقِي عن عبدالرزاق[2].

وقد روى عن: الحُذاقي: عبيد بن محمد الكَشْوُرِيُّ وعنه أحمد بن خالد.

- ترجمة عُبيد بن محمد الْكَشْوَرِيُّ:

قال الذهبي: " المُحَدِّثُ، العالِم، المصَنِّفُ، أبو محمد، عبدالله بن محمد،

---

(١) قال ابن ناصر الدين الدمشقي معقبا على قول الذهبي: "الحُذافي. قلت: بضم أوله وفتح الذال المعجمة وبعد الألف فاء مكسورة على ما قيده المصنف. قال: محمد ابن يوسف الصنعاني عن عبدالرزاق. وأخوه إسحاق الحذافي. روى عنهما عبيد الكشوري. قلت – أي ابن ناصر الدين –: وإسحاق روى عن عبدالرزاق أيضا وعن عبدالملك بن الصباح وعنه أيضا أبو زيد محمد بن أحمد بن إبراهيم ابن الخباز الصنعاني. قال: وحذافة: بطن من قضاعة. قلت: كذا وجدته بخط المصنف بالفاء في حذافة والنسبتين قبلها وهذا تصحيف إنما هذه الترجمة بالقاف لا أعلم في ذلك خلافا إلا ما قاله أبو العلاء الفرضي وتبعه المصنف فذكراه بالفاء. (توضيح المشتبه: ١٣٩/٣). وضبطه بالقاف أيضا: الدارقطني في: المؤتلف والمختلف: ٨٢٣/٢، والسمعاني في: الأنساب: ٩٨/٤، وأبو بكر الهمداني في: عجالة المبتدىء وفضالة المنتهي في النسب ص ٥٢.

(٢) فهرسة ابن خير، ص١٠٩.

ويُقال له: عُبيد الكِشْوَرِيُّ[1]. الصَّنْعَانِيُّ.

حَدَّثَ عن: عبدالله بن أبي غسّان، وبكر بن الشَّرود، ومحمد بن عمر السِّمسار ..، ولم يلحق عبدالرزاق.

حَدَّثَ عنه: خَيْثَمَة الأطرَابُلُسِي، وَمحمد بن أحمد بن مسعود البَذَشِيُّ، وأبو القاسم الطَّبَرَانِيُّ، وكان يقال له: تاريخ اليمن، وقد جمعه.

قال أبو يعلى الخليلي: هو عالم حافظ له مصنفات.

مات: سنة ثمان وثمانين، وقيل: بل مات في سنة أربع وثمانين ومائتين[2].

وقد ساق ابن عدي قولا للكشوري في جرح أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي، حيث قال: هو فينا كالواقدي فيكم[3].

وقد عقب الخطيب البغدادي على هذا القول فقال: والواقدي عند أئمة أهل النقل ذاهب الحديث[4] مما يُعطي اشارة بأن عبيد الكشوري ناقد في زمانه له آراء في نقد الرجال.

- أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ بْنُ خَالِد، هو الجَبّاب، سبقت ترجمته[5].

---

(١) بفتح الكاف – وقيل بالكسر – والواو بينهما الشين المعجمة وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى كشور، وهي قرية من قرى صنعاء اليمن، منها أبو محمد عبيد ابن محمد بن إبراهيم الكشوري الأزدي الصنعاني. (الانساب: ١١/١١٨ ت ٣٤٤٧).

(٢) سير أعلام النبلاء: ٣/٣٤٩ ت ١٦٥.

(٣) الكامل لابن عدي: ١/٢٩٣.

(٤) تاريخ بغداد: ١/٣٣٧.

(٥) ص ٨٢١.

أثر رواية الحُذاقِي عن عبدالرزاق في تكامل كتب المُصنَّف:

أضافت رواية الحُذاقي للمصنّف: (بعض) كتاب أهل الكتابين[١]، وكتاب المناسك الكبير[٢]. وقد روى عن عبدالرزاق وأدى بطريقة العرض.

المطلب الرابع

رواية محمد بن عمر السمسار و أثر روايته في تكامل كتب المُصنَّف:

لم أقف على من ترجم له، وقد أضافت رواية السمسار للمُصَنَّف جزء من كتاب أهل الكتابين، وتكرر ذكره في موضعين[٣] من كتاب أهل الكتابين وأدى بـــ (أخبرنا) في الموضعين أي تحمل بالعرض.

وقد روى عنه عبيد بن محمد الكَشْوُرِيُّ، وقد سبقت ترجمته[٤].

---

(١) المصنّف كتاب: أهل الكتابين، باب: هل يسأل أهل الكتاب عن شيء: ٣١١/١ ح ١٩٢٠٩، وفي هذا الموضع في طبعة المكتب الإسلامي: اسقط عبدالرزاق من السند، واثبتته طبعة: دار التأصيل: ٣٣٧/٨ ح ٢٠١١٠ وكرره في باب: وصية علي بن أبي طالب: ٣٧٤/١٠ ح ١٩٤١٤.

(٢) كتاب المناسك الكبير من المصنف للإمام عبدالرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦-٢١١هـ)، جزء يطبع لأول مرة، ص ٢١، ٢٢، تحقيق: أبي عبدالله حسين ابن عكاشة، ط: دار المودة المنصورة مصر، ط: أولى ١٤٤٣هـ ٢٠١١م، وقد طبعته دار التأصيل في بعد كتاب: المناسك من رواية الدبري عن عبدالرزاق من باب: وجوب الحج والعمرة: ٣٩٣/٤ من حديث رقم ٩٤٩٤ إلى ٩٩٩٥.

(٣) المصنّف كتاب: أهل الكتابين، باب: هل يتوارث أهل ملتين:٣٤٤/١٠ ح ١٩٣١٥، ط: دار التأصيل، وفي طبعة المكتب الإسلامي تصحفت إلى: التمار كما في ط: التأصيل: ٣٦٠/٨ ح ٢٠٢١٥ ، والموضع الثاني من نفس الكتاب باب: هل يوصي لذي قرابته المشرك ؟ أو هل يصله: ٣٥٣/١٠ ح ١٩٣٤٤.

(٤) ص ٨٢٦.

المطلب الخامس

قراءة في صيغ الآداء التي استعملها الرواة الأربع للمصنَّف عن عبدالرزاق

- تحمّل الدّبَري وروى عن عبدالرزاق بطريقة العرض فقال في مواضع: قرأْنا على عبدالرزاق(١)، وقد أدّى أيضا بلفظ أخبرنا(٢) وهما من ألفاظ العرض أو القراءة على الشيخ.
- أما محمد بن علي بن النجار تحمّل وروى عن عبدالرزاق بطريقتي السماع والعرض ففي كتاب أهل الكتاب بصيغة قال: حدثنا(٣) وفي كتاب البيوع قال: أخبرنا(٤).
- أما محمد بن يوسف الحُذاقي فقد تحمّل وأدى – كما في المواضع التي ذُكر فيها سند روايته عن عبدالرزاق – بطريقة العرض أو القراءة على الشيخ فروى بها (بعض) كتاب أهل الكتابين(٥). وكتاب المناسك الكبير(٦).

---

(١) ينظر: المصنّف: ٦٢/١ ح ١٨٤، ١٦٠/١ ح ٦١٦، ٢٩٩/١ ح ١١٤٩، ٣٤٩/١ ح ١٣٦٤، وغيرها من المواضع.

(٢) ينظر المصنّف في موضعين: ١٧١/٥ ح ٩٢٧١، ١٣٩/٧ ح ١٢٥٤٩.

(٣) ينظر: المصنّف كتاب: أهل الكتاب، باب: بيعة النبي – ﷺ –: ٣/٦/ ت ٩٨١٧.

(٤) ينظر: المصنّف كتاب: البيوع: ٣/٦ ح ٩٨١٧.

(٥) ينظر: المصنّف كتاب: أهل الكتابين، باب: هل يسأل أهل الكتاب عن شيء: ٣١١/١ ح ١٩٢٠٩، وفي هذا الموضع في طبعة المكتب الإسلامي اسقط عبدالرزاق من السند، واثبتته طبعة دار التأصيل: ٣٣٧/٨ ح ٢٠١١٠، وكرره في باب: وصية علي بن أبي طالب: ٣٧٤/١٠ ح ١٩٤١٤.

(٦) كتاب المناسك الكبير، ط: دار المودة المنصورة مصر، وقد طبعته دار التأصيل =

- أما محمد بن عمر السمسار فقد روى عن عبدالرزاق بطريقة العرض كما جاء ذكره في موضعين[1]. من كتاب أهل الكتابين وأدى بـ (أخبرنا) في الموضعين أي تحمل بالعرض.

مما سبق نجد أن الرواة عن عبدالرزاق للمُصنّف رووا عنه بطريق القراءة على الشيخ أو العرض، أما محمد بن علي بن النجار روى كتاب أهل الكتاب وتحمله بطريق السماع من لفظ الشيخ بما يعادل(٤٢٥) رواية أي نسبة ٢% من روايات المُصَنّف. ولربما ذلك كان في مرحلة التأليف وقبل اكتمال المُصَنف " فقد تُوفي عبدالرزاق وللنجار سبعة وثلاثين سنة[2] فلعه عبر بالسماع من لفظ عبدالرزاق وقت تحديثه للناس بالروايات قبل اختلاطه.

= في بعد كتاب: المناسك من رواية الدبري عن عبدالرزاق من باب: وجوب الحج والعمرة: ٣٩٣/٤ من حديث، رقم ٩٤٩٤ إلى ٩٩٩٥.

(١) المصنّف كتاب: أهل الكتابين، باب: هل يتوارث أهل ملتين: ٣٤٤/١٠ ح ١٩٣١٥، ط: دار التأصيل، وفي طبعة المكتب الإسلامي تصحفت إلى التمار كما في طبعة دار التأصيل: ٣٦٠/٨ ح ٢٠٢١٥، والموضع الثاني من نفس الكتاب، باب: هل يوصي لذي قرابته المشرك ؟ أو هل يصله ؟: ٣٥٣/١٠ ح ١٩٣٤٤.

(٢) يُراجع: تاريخ الإسلام للذهبي: ٦١٥/٦ في تاريخ مولده ووفاته.

المطلب السادس

أثر كتب التراث في إثبات كتاب المناسك الكبير لرواية الحُذاقِي عن عبدالرزاق

ظل المُصَنّف لعبدالرزاق الصنعاني مطبوعا لفترة من الزمن بدون رواية الحُذاقي لجزء من كتاب المناسك إلى أن طبعته دار المودة عام ٢٠١١م، وبمقارنتة بكتاب المناسك في المُصَنَف من رواية الدبري تبين أن روايتي الدبري والحُذاقي تكملان بعضهما البعض – كما سيأتي في الموازنة بين الروايتين، ولقد وجدت بعض روايات في كتاب المحلى لابن حزم (ت٤٥٦هـ) ، وفي "التمهيد" لابن عبدالبر (ت ٤٦٣هـ) بإسناديهما إلى الحُذَاقي عن عبدالرزاق، وبالرجوع للمطبوع من كتاب المناسك الكبير من المُصنف تبين أن هذه الروايات منه وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

١- قال ابن حزم – رحمه الله –: ما حدثناه حمام بن أحمد قال: ثنا عبدالله ابن محمد بن علي الباجي ثنا أحمد بن خالد ثنا عبيد بن محمد الكشوري ثنا محمد بن يوسف الحذافي ثنا عبدالرزاق أنا معمر عن الأعمش عن شقيق بن سلمة هو أبو وائل – عن مسروق بن الأجدع قال «بعث رسول الله – ﷺ– معاذ بن جبل إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل حالم وحالمة دينارا أو قيمته من المعافري»(١).

(١) المحلى: ١٠١/٤، وفيه الحذافي – بالفاء – بدل القاف. لم أقف على الرواية إلا في "المصنّف"، كتاب: أهل الكتاب، باب: الجزية: ١٧٥/٥ ح ١٠٨٣٧، وكرره في كتاب: أهل الكتابين، باب: كم يؤخذ منهم في الجزية: ٣٥٠/٨ ح ٢٠١٦٨، ط: تأصيل، والحديث مرسل.

٢- وقال ابن حزم - رحمه الله -: ما حدثناه حمام قال: نا عبدالله بن محمد ابن علي الباجي نا أحمد بن خالد أخبرنا عبيد بن محمد الكشوري نا محمد بن يوسف الحذافي نا عبدالرزاق نا ابن جريج، وسفيان ابن عيينة كلاهما عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال: سمعت رسول الله - ﷺ- يخطب يقول: «لا يخلون رجل بامرأة، ولا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم، فقام رجل فقال: يا رسول الله إن امرأتي خرجت حاجة وإني اكتتبت في غزوة كذا وكذا قال: انطلق فاحجج مع امرأتك»(١).

وأيضا أخرج ابن حزم بإسناده الى عبيد الكشوري عن الحذاقي عن

(١) المحلى: ٢٤/٥، ٢٥. والحديث في المصنف، كتاب: المناسك من رواية الحذاقي، باب: هل تحج المرأة مع غير ذي محرم، وكيف إن لم يأذن لها زوجها: ٤١٤/٤ ح ٩٦١٦، ط: تأصيل. بنحوه، وينظر مثال آخر في: المحلى: ٧٥/٥، ٧٦، من رواية صفوان بن يعلى عن أبيه مرفوعا: " ... فاصنع في عمرتك مثل ما تصنع في حجتك"، والحديث في كتاب: المناسك من رواية الحذاقي، من شاء أهلّ من أهله: ٤٣٨/٤ ح ٩٧٨١.
والحديث متفق عليه أخرجه: البخاري في "صحيحه"، كتاب: الجهاد والسير، باب: من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة، أو كان له عذر: ٥٩/٤ ح ٣٠٠٦ من طريق قتيبة بن سعيد، وفي باب: كتابة الإمام الناس: ٧٢/٤ ح ٣٠٦١ من طريق أبي نعيم وفي كتاب: النكاح، باب: لا يخلون رجل بامرأة ذو محرم والدخول على المغيبة: ٣٧/٧ ح ٥٢٣٣ من طريق علي بن عبدالله، ومسلم في "صحيحه"، كتاب: الحج، باب: سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ٩٧٨/٢ح ١٣٤١ من طريق أبي بكر بن شيبة، وزهير بن حرب. كلهم عن ابن عيينة به.

عبدالرزاق روايات ولم أقف عليها في المطبوع من كتاب المناسك الكبير من المُصَنف " رواية الحُذاقي [1].

ومثال آخر من التمهيد لابن عبدالبر:

قال ابن عبدالبر – رحمه الله –: أخبرنا خلف بن سعيد أخبرنا أحمد بن خالد حدثنا عبيد بن محمد الكشوري أخبرنا محمد بن يوسف الحذافي أخبرنا عبدالرزاق أخبرنا مالك عن عبدالله بن أبي بكر عن عبدالله بن عمرو ابن عثمان عن عبدالرحمان بن أبي عمرة عن زيد بن خالد الجهني قال: قال رسول الله – ﷺ –: "ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يؤدي شهادته قبل أن يسألها أو يسأل عنها" هكذا في كتابي في هذا الإسناد عبدالله بن أبي بكر عن عبدالله بن عمرو بن عثمان ليس فيه عن أبيه (والصواب عن عبدالله ابن أبي بكر عن أبيه) وقد جَوّد ابن وهب في إسناد هذا الحديث ولفظه[2].

---

(١) المحلى: ٨٩/٥ – ٩٠، ويُراجع: ١٣٠/٥، ١٣٥/٥، ١٥٥/٥ ، ٢٩٠/٥ لروايات من كتاب: الحج، وينظر: ٢٦٢/٧، ٢٨٢/٧، ٥٥٨/٧، ٤٥٥/٨، ٤٥٨/٨.

(٢) التمهيد: ٢٩٤/١٧، واسم الحذافي هنا بالفاء بدل القاف، والحديث في المصنف، كتاب: الشهادات، باب: هل يؤدي الرجل شهادته قبل أن يُسأل عنها: ٣٦٤/٨ ح ١٥٥٥٧، ط: المكتب الاسلامي.
والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه"، كتاب: الأقضية، باب: بيان خير الشهداء: ١٣٤٤/٣ ح ١٧١٩من طريق يحيى بن يحيى، وأبو داود في "سننه"، كتاب: الأقضية، باب: الشهادات: ٣٠٤/٣ ح ٣٥٩٦ من طريق ابن وهب.
كلهم عن مالك به.

المطلب السابع

سبب الجمع بين الروايات الأربع السابقة في المصنَّف

لقد خلا المُصنّف من مقدمة كاشفة تُبين سبب الجمع بين الروايات فيه، والسبب الظاهر هو عدم وجود رواية تامة لهذا الكتاب، ولعل السبب في عدم تعدد روايات المُصنَّف هو عدم تعدد عرض الكتاب على الشيخ، ولعل السبب أيضا أن المُصنّف لم يحظ باهتمام المحدثين ولم يأخذ حظه من الشُهرة والذيوع وقتها فلا توجد له رواية تامة ولا شرح على الكتاب، ولعل السبب ضياع أجزاء من روايات المُصنّف، ولا أرجّح أن يكون السبب أنه صُنِّف في وقت مبكر فقد سبقه إلى التصنيف الإمام مالك في تصنيف الموطأ وأخذ الكتاب حظا وافرا من الشهرة فرواه عنه جماعات كثيرة وقد قسم الزرقاني في شرحه للموطأ رواة الموطأ حسب مدنهم وسمى خلقا كثيرًا(١).

المطلب الثامن

الموقف من عدم تعدد روايات المصنَّف

ما دامت حصلت الثقة بروايات المُصنّف وأوردها أصحاب الفهارس والأثبات، ونقلت كتب مشهورة عن المصنّف، وحصلت الشهرة والاستفاضة للكتاب، ولا يوجد تعارض بين الروايات قادح يزعزع هذه الثقة ولا تناقض يشكك في المرويات فيُكتفي بشهرة الكتاب مع ما يعرض من مشاكل وآثار مترتبة على عدم تعدد رواياته.

أما ما ورد من القدح في رواته فما كان من جهة ضعف الضبط

---

(١) شرح الزرقاني على الموطأ: ١ – ٥٨، ٥٩.

والتصحيف كالدّبَري فقد تم الجواب عنه[1]، وأما عن باقي الرواة فيكتفى بشهرة رواياتهم التي رووها فقد كانت طلب الاجازة للكتب سُنّة السلف حرصًا على بقاء الإسناد.

وقد أفاد الحافظ أبو الفضل مرتضى الزبيدي في إجازته لأهل قسمطية قال: ثبت عند أهل هذا الفن أنه لا يتصدى لاقراء كتب السُنّة والحديث قراءة دراية أو تَبَرُّك ورواية إلا من أخذ أسانيد تلك الكتب عن أهلها ممن أتقن درايتها وروايتها، ورحل إلى البلدان فظفر بعوالي المرويات، وباحث الأقران فأحاط بمدارك الدرايات، وجلس في مجالس الإملاءات على الركب، وتردد إلى المشايخ بالخضوع والأدب، وهذا الآن أقل من قليل، فحسبنا الله ونعم الوكيل.

وقد كان التلقي والسماع والاستجازة بالأسانيد للكتب من الشيوخ والمسندين نشطًا في عصر الرواية، كما قال ابن رحمون: في "الدر والعقيان": كان من سُنّة علماء الحديث طلب الإجازة في القديم والحديث، حرصا على بقاء الإسناد، ومحافظة على الشريعة الغراء إلى يوم التناد، وهي التي نسيت في مغربنا بهذه الأعصرواكتفى أهله عن البسط بالحصر، وأهملوا السند والإجازة، وحسبوا أن العلم بمجرد التدريس والحيازة"[2].

(١) ص ٨١٦ – ٨١٩.

(٢) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: ١/٨١، ٨٢. وبلدة قسمطية المذكورة لم أعثر على موقعها في كتب البلدان القديمة أو الحديثة.

رسم توضيحي لرواة الكتب في مصنَّف عبدالرزاق

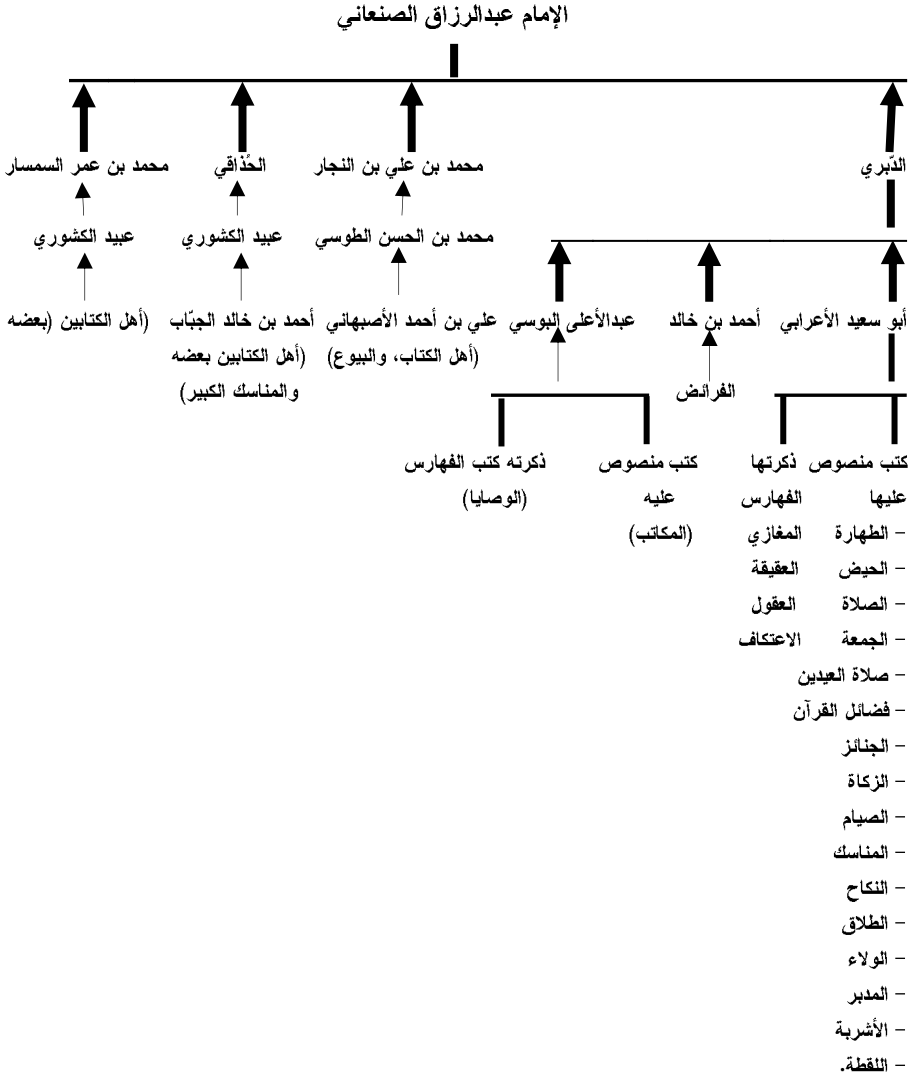

وكتاب الجامع أو جامع معمر من رواية أحمد بن خالد عن الدبري عن عبدالرزاق.

(متبقي من كتب المُصنَّف أربعة كتب لم يُكر راويها عن عبدالرزاق ولم تنص عليها كتب الفهارس وهي: (الشهادات، الايمان والنذور – المواهب – الصدقة).

المبحث الثالث

أثر الجمع بين روايات المُصَنَّف على الكتاب ومروياته

مما لا شك فيه أن تعدد روايات أي كتاب حديثي فيه إثـراء للكتـاب دراية ورواية، وينعكس ذلك على عمل شرّاح الكتاب والمسـتدركين عليـه وأصحاب كتب المستخرجات، وكذا الجمع بين روايات الكتاب فـي نسـخة واحدة له آثار مترتبة عليه بعضها ايجابيا،وبعضها يمثل نقطة ضعف فـي الكتاب، وفيما يلي بعض هذه الآثار:

الأثر الأول: اكتمال الكتاب نسبيًا:

سبق تقرير أن الكتاب المطبوع من المُصنّف لعبدالرزاق مكون من عدة روايات تكاملية، فلم يتم الاعتماد على رواية واحدة في تجميع الكتاب؛ لأنه لا يوجد رواية تامة له، وإنما روايات تُكمل بعضها بعضًا، ولا يُعد هذا العمل دليلا على خلل أو عيب في الكتاب حينئذ فقد يتوفر لراو سماع البعض دون الكل، وقد تُفقد جزء من رواية كتاب حديثي ففي هذا العمل التكاملي المركب دافع ايجابي وهو اكتمال النسخة بغرض الحفاظ على المروي.

"وهذا ليس بدعا من طرق الجمع بين النُسَخ" فما طبع إلـى الآن فـي العالم الإسلامي من الجامع إما روايات مشرقية كرواية اليونيني، وإما نسخ ملفقة كالتي طبعت مع فتح الباري، ويقصد بذلك أن الأصل الـذي اعتمـد عليه طباعة صحيح البخاري مع الفتح هو تلفيق من أكثر من رواية فلم يتم الاعتماد مثلا على فرع النسخة اليونينية أو الصدفية وغيرها، وإنما وقـع فيها نوع من الانتقاء والتجميع من أكثر من رواية للصحيح، وما يكشـف هذا هو المقارنة بين المتن المطبوع مع فتح الباري في المطبعة السـلفية

وعن أبي علي الصدفي المخطوط حيث إن الفرق واضح "[١].

أي: صحيح البخاري المطبوع مع الفتح طبعة المكتبة السلفية اشتمل على روايات ملفقة.

ويُعد نشر المُصَنّف مكتملا مسئولية يحتمها نشر العلم لنفع المسلمين، وأيضا حفظ الأحاديث والآثار من الضياع يُعدّ مساهمَة في حفظ الدين، وهذا من أنبل الدوافع ومن بركة العلم، وهذا ما حدث من لمّ شتات روايات المُصَنّف لعبدالرزاق وجمعها في نسخة واحدة، ولابد لهذا التلفيق أن يكون على تمرس وخبرة بمجال الكتب، ومطالعة رواياتها والنظر في مطبوعها ومخطوطها؛ لأن هذه آليات تعطي عمقا حقيقيا في إخراج الكتاب بصورة مُرضية.

<u>ويمكن بيان التكامل الذي حدث بين كتب وأبواب المُصَنّف نتيجة لهذا الجمع بين رواياته من خلال توضيح نوعي الجمع بين الروايات في"المُصنّف:</u>

- جمع كتب داخل المصنّف من روايات مختلفة عن عبدالرزاق كرواية الدّبَري لكتاب الطلاق[٢]، ورواية محمد بن علي بن النجار لكتاب البيوع[٣].
- جمع أبواب كل مجموعة منها برواية مختلفة يشكل مجموعها كتابا فقهيا داخل المُصَنَف مثلا كتاب أهل الكتابين ملفق من رواية الحُذاقي

(١) روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري، رواية أبي ذر الهروي نموذجا "دراسة تحليلية مقارنة". د/ شفاء علي حسن الفقيه، ص ٨٥، ط: أولى ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م، ط: دار المأمون- عمان الأردن.

(٢) المُصنَف: ٦/ ٢٩٩.

(٣) المُصنَف: ٣/٨.

عن عبدالرزاق، ورواية محمد بن عمر السمسار عن عبدالرزاق [1].

وأيضا كتاب المناسك ملفق من روايتين: رواية الدّبَري لكتاب المناسك، ورواية الحذاقي لكتاب المناسك الكبير والذي طبعته دار المودة منفصلا، وضمته طبعة دار التأصيل لكتاب المناسك بعد رواية الدبري بداية من باب: وجوب الجمع بين الحج والعمرة من حديث رقم ٩٤٩٤ إلى حديث رقم ٩٩٩٥.

الأثر الثاني : عدم الاستفادة بفوائد تعدد روايات الكتاب:

إن وجود روايات أحادية – أي من رواية راو واحد عن المُصَـنِّف – يُفوّت جملة من المنافع التي تترتب على تعدد روايات الكتاب الحديثي والتي تمثل إثراء له من جوانب عدة، ويترتب على عدم تعدد رواياته ما يلي:

- عدم التمكن من إثبات الفروق بين الروايات؛ لأنه لا توجد رواية تامة وإنما روايات للكتاب يُكمل بعضها بعضا، وبناء عليه لا يمكـن تقيـيم إحدى روايات الكتاب من حيث ضبط الراوي للكتاب واتقانه.
- أيضا تعدد الروايات يكشف التصحيف والتحريف الذي يقع من النُسّاخ والأوهام التي يقع فيها الرواة والنقلة للكتب، وتعد سبيل لمعرفة أصح الروايات وأقلها أخطاء، وهذه الثمار يتعذر قطفها من مُصنّف عبدالرزاق، فالأمرفيه سهل فعدم تعدد الروايات كفى الطالب التشتت في مطالعة الروايات وتشعبها؛ حيث لا اختلاف على صاحب الكتاب بالزيادة والنقص، ولا بالتقديم والتأخير في الروايات، ولا اختلاف أيضا في تسمية

(١) المُصنَف: ٣١١/١٠ رواية الحُذاقي من باب: هل يُسأل أهل الكتاب عن شيء.
أما رواية محمد بن عمر السمسار من باب: ٣٥٣/١٠ باب: هـل يوصـي لـذي قرابته المشرك ؟ أو هل يصله ؟ ح رقم ١٩٣٤٤.

الكتب والأبواب، ولا خلاف في الضبط الذي قد يختلف بتعدد الروايات.

الأثر الثالث: التصحيف والتحريف ووقوع أوهام من رواة المُصَنَّف وخاصة الدبري:

سبق وأن ذكرت أقوال النقاد في الإمام عبدالرزاق وأنه إمام ثقة حافظ، احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين فأما بعدها فكان قد تغير، وسبب اختلاطه ذهاب بصره وكان اختلاطه إذا حدث من حفظه(١).

ولذا رواية من سمع من عبدالرزاق بآخره ضعيفة، وقد سمع منه الدّبَري بعناية والده كتاب المُصنّف في وقت تغيره، ولكنه تحمل وأدى عنه بطريقة العرض من أصول الإمام وحضرته وبقراءة من يثق به(٢).

قال ابن حجر في ترجمة الدّبَري: " وقال ابن الصلاح في نوع المختلطين من علوم الحديث: ذكر أحمد أن عبدالرزاق عَمِيّ فكان يُلَقّن فيتلقن فسماع من سمع منه بعدما عمي لا شيء، قال – ابن الصلاح –: وقد وجدت فيما روى الدَّبَرِيّ، عن عبدالرزاق أحاديث أستنكرها جدا فأحلت أمرها على الدَّبَرِيّ؛لأن سماعه منه متأخر جدا والمناكير التي تقع في حديث الدَّبَرِيّ إنما سببها أنه سمع من عبدالرزاق بعد اختلاطه فما يوجد من حديث الدَّبَرِيّ، عَن عبدالرزاق في مصنفات عبدالرزاق فلا يلحق الدَّبَرِيّ منه تبعة إلا إن صَحَّف أو حَرّف، وإنما الكلام في الأحاديث التي عنده في غير التصانيف فهي التي فيها المناكير وذلك لأجل سماعه منه في حالة

(١) يُنظر: مقدمة فتح الباري: ٤١٩/١، ٤٢٠، ويُراجع: ترجمة عبدالرزاق ص ٧٨٨.
(٢) يراجع: ترجمة الدبري ص ٨١٠.

الاختلاط والله أعلم "[1].

فلخَّص الإمام ابن الصلاح حال الدّبَري في عبدالرزاق بأن رواية الدّبَري للمُصنَّف يقع منه فيها تصحيفات وتحريفات، أما وقوع المناكير من الدّبَري في روايته عن عبدالرزاق كان فيما رواه خارج المُصَنّف[2].

والفرق بين التصحيف والتحريف وضحه الحافظ قال ابن حجر في "النزهة" حيث قال: إنْ كانت المُخالفةُ بتغيير حرْف أَو حروف معَ بقاء صورة الخَطِّ في السِّياق: فإن كان ذلك بالنِّسبة إِلى النَقْط فَالمُصَحَّف وإنْ كانَ بالنِّسبة إلى الشَّكْلِ؛ فالمُحَرَّف"[3].

فأوهام الدّبري في المُصَنف تتلخص في التصحيف والتحريف وقد جمع تلك الأوهام "الشَّيْخ الفقيه أبوعبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى ابن مفرج القاضي في كتاب سمّاه: "إصلاح الحُرُوف التي كان إسحاق ابن إبراهيم الدّبَرِي يصحفها في مُصَنّف عبدالرزاق"[4].

---

(١) لسان الميزان، ت: أبوغدة: ٣٦/٢.

(٢) مثال: أورد ابن عدي حديثا عن ابن أنعم: "الفقر على المؤمن أزين من العذار الحسن على خد الفرس" من رواية الدبري عن عبدالرزاق وقال حديث منكر (الكامل: ٥٦٠/١، ٥٦١)، وقال الخليلي في "الارشاد" تعليقا على الحديث المنكر الذي ساقه ابن عدي: تفرد به عبدالرزاق عن الثوري والدبري به مشهور.
قلت: لم أقف عليه في "المصنّف"، فهذا من مناكيره فيما رواه خارج المُصنّف عن عبدالرزاق.

(٣) نزهة النظر: ٣٦/٢.

(٤) فهرسة ابن خير ص ١٠٩، سير أعلام النبلاء: ٤١٧/١٣ ت ٢٠٣، ترجمة: الدبري، ميزان الاعتدال: ١٨١/١، لسان الميزان: ٣٤٩/١.

وهذا التصحيف والتحريف الذي وقع فيه الدبري لو وجدت روايات أخرى للمصنّف في الكتب التي رواها الدّبري لأمكن تحديد مصدر التصحيف والتحريف الذي وقع في الروايات هل من الدّبري أو من غيره، وذلك بالمعارضة بين الروايات وعنوان كتاب ابن مفرج يُشعر بأنه كانت توجد روايات تامة للمُصنّف، وسأكتفي هنا بمثال نصّ عليه أبو سعيد الأعرابي الراوي عن الدبري بأنه من أوهامه.

ومن أمثلة ما وقفت عليه من تصحيفات الدبري في المصنّف ما جاء في كتاب: الصلاة، باب: صلاة الوسطى: ١/٥٧٩ ح ٢٢٠٩، ط: المكتب الاسلامي.

عبدالرزاق، عن ابن أبي سَبْرَة، عن عبدالله بن عبدالرحمن، عن يزيد ابن أبي حَبيب، عن أبي نُصْرة الغِفاري، قال: صلى بنا رسول الله - ﷺ - صلاة العصر، فلما فرغ منها، التفت، فقال: إن هذه الصلاة فرضت[1] على من قبلكم، فأبوها، وثَقُلَت عليهم، وفُضِّلت على ما سواها ستةً وعشرين درجة.

قال أبو سعيد: هكذا قال الدَّبرَي أبو نُصْرَة بالصاد، والنون في أصله، وكذا قال الدبري، والصواب أبو بَصْرَة.

فنصّ أبو سعيد الأعرابي أحد الرواة عن الدّبري على تصحيف وقع من الدّبري

(١) وفي طبعة التأصيل (عُرضت) بدل (فرضت): ٢/١٠٤ ح ٢٢٢٦ ، والصواب عُرضت. فالحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها: ١/٥٦٨ ح ٨٣٠، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب: المواقيت، باب: تأخير المغرب: ١/٢٥٩ ح ٥٢١، وأحمد في المسند: ٤٥/٢٠٣ ح ٢٧٢٢٧. ثلاثتهم من طريق عَنْ أَبِي تَمِيمٍ الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّ.

مثال آخر وقع الوهم فيه من أبي سعيد الأعرابي الراوي عن الدّبَري.

قال عبدالرزاق: عن معمر، أظنه عن الزهري، - ابن الأعرابي شك - عن عبدالله بن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه: «أن النبي ﷺ - كان يستحب أن يخرج يوم الخميس إذا أراد أن يسافر»(١). والشك من ابن الأعرابي نوع من الوهم.

والحديث في صحيح البخاري من رواية هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري به(٢)، وأخرجه أحمد عن عبدالرزاق عن معمر عن الزهري به مطولا(٣).

الأثر الرابع: تعذر معرفة راوية بعض الكتب في "المصنَّف"(٤):

سبق بيان ما لكل راوية من رواة المصنّف الأربعة عن عبدالرزاق من رواية كتب داخل المُصَنّف(٥)، وذلك حسبما هو منصوص عليه في أول كل كتاب في المُصنَّف، أو نص عليه ابن خير أو أبو علي الغساني - رحمهما

(١) المصنف، كتاب: المناسك من رواية الدبري، باب: صلاة الجماعة في السفر وكيف تسليم الحاج: ١٦٨/٥ ح ٩٢٧٠، وينظر: وهم آخر لأبي سعيد الدبري المصنف، كتاب: العقول، باب: صدع السن: ٣٤٩/٩ ح ١٧٥٢٠.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: من أراد غزوة فورى بغيرها، ومن أحب الخروج يوم الخميس: ٤٨/٤ ح ٢٩٥٠.

(٣) المسند: ١٤٨/٤٥ ح ٢٧١٧٥.

(٤) اعتمدت على طبعة دار التأصيل في هذا المطلب في العزو إلى رقم الجزء والصفحة وأرقام الأبواب.

(٥) ينظر: المبحث الثاني من صـ ٨١٠.

الله –، وبقى من ذلك كتب لم يُذكر راويها في أول الكتاب الفقهي ولا في اثنائه، وهذه الكتب هي: (الشهادات، الايمان والنذور، المواهب، الصدقة).

وهذه الكتب لا يُعرف راويها ولم ينص أحد من أصحاب كتب الفهارس عليه، فصار هناك احتمالات: الأول: أن يكون الكتاب برواية الكتاب الذي قبله بما يشبه رواية النسخة بدل قول: (وبه) أي بالرواية السابقة ولذا لم يُنص على راوية الكتاب في أوله.

ولكن هذا الاحتمال متعذر افتراضه في كتاب الايمان والنذور؛ لأنه وحسب طبعة المكتب الإسلامي: الكتاب الذي يسبق كتاب الايمان والنذور هو كتاب المكاتب (من رواية عبدالأعلى البوسي عن الدبري)، وفي طبعة التأصيل الكتاب الذي يسبق الايمان والنذور هو كتاب الولاء (من رواية أبو سعيد الأعرابي عن الدبري)، فهناك اختلاف في ترتيب كتب المُصنّف، فأي الكتب يتبع ؟ !

أما كتاب الشهادات فيسبقه كتاب البيوع (رواية محمد بن علي ابن النجار عن عبدالرزاق)، وكتابي المواهب ويليه كتاب الصدقة يسبقهما كتاب الوصايا(من رواية عبدالأعلى البوسي عن الدبري) كما في الطبعتين السابقتين.

الاحتمال الثاني: أن يكون أول هذه الكتب مفقود فضاع سند الرَّاوية مع أول الكتاب.

الاحتمال الثالث: أن يكون هناك رواة آخرين للمُصنّف عن عبدالرزاق.

وبقى مسائل أخرى منها: تكرار ذكر سند الراوية إلى عبدالرزاق في الكتاب الواحد.

فمثلا: كتاب الصلاة ورد ذكر إسناد راويه ثلاث مرات الأولى: أول الكتاب في باب رقم (١) ما يكفي الرجل من الثياب: ٤٥٧/١، ومكرر في باب (٦١) بدء الآذان: ١٢/٢، ومكرر في باب (١٠١) وقت العشاء الآخرة: ٨٧/٢ والكتاب من رواية أبو سعيد الأعرابي عن الدبري عن عبدالرزاق.

- وأحيانا لا يّذكر سند الراوية إلى عبدالرزاق في أول الكتاب ويُذكر في الأثناء.

فمثلا: في كتاب الطهارة لم يُذكر راويه عن عبدالرزاق أول الكتاب وفي الباب رقم (١٨) من كتاب الطهارة باب جلود الميتة إذا دبغت: ٢٥١/١ ذكر أنه من رواية ابن الأعرابي عن الدبري، وكرر ذلك في الباب رقم (٦٨) المسح على العصائب والجروح: ٣١٨/١، فربما يكون أول كتاب الطهارة مفقود.

- وأحيانا يكون الكتاب الواحد يشتمل على عدة روايات:

مثلا: كتاب أهل الكتابين، وهذا الكتاب مختلط من رواية راويين عن عبدالرزاق الأولى في أول باب هل يسأل أهل الكتاب عن شيء ٣٣٧/٨ من رواية الكشوري عن الحذاقي عن عبدالرزاق، والثانية في أول باب (١٣) هل يتوارث أهل ملتين: ٣٥٧/٧ الكشوري عن محمد بن عمر السمسار عن عبدالرزاق، وفي باب (١٦) هل يوصي لقرابته المشرك أو هل يصله: ٣٦٦/٧ الكشوري عن السمسار عن عبدالرزاق.

وهذا الكتاب رواه عبيد الكشوري بعضه عن الحُذاقي ، وروى بعضه عن محمد بن عمر السمسار .

قال ابن خير: " كتاب أهل الكتابين من رواية ابن النجار أكمل من رواية الكشوري"(١).

قلت: وهذا يدل على أنه هناك رواية لمحمد بن علي بن النجار لكتاب أهل الكتابين.

الأثر الخامس: تأخر طباعة جزء من المُصنَّف وهو كتاب المناسك الكبير من رواية الحُذاقِي عن عبدالرزاق:

المخطوطات العربية كثيرة جدا، ومتفرقة في بلدان العالم، وكثير منها غير مفهرس، وبسبب التلفيق الحاصل بين روايات المُصنّف وعدم وجود رواية تامة للكتاب فقد ظل المُصنّف مطبوعًا بدون رواية الحُذاقي عن عبدالرزاق لجزء من كتاب المناسك وذلك حتى عام ٢٠١١م بعد توفيق الله لمحقق هذا الجزء وعثر على مخطوط فيه هذا الجزء من كتاب المناسك من رواية الحذاقي(٢).. وهذا من المفترض أن يُشعل همم المشتغلين في تحقيق التراث العلمي، فإن خزائن المخطوطات العديدة في أرجاء الخافقين تحتاج لمحققين جادين ينفضون غبار القرون عن مكنوناتها من تراثنا العلمي الزاهر.

وكتاب المناسك الكبير الذي هو من رواية الحُذاقي عن عبدالرزاق يتكامل مع كتاب المناسك من رواية الدبري عن عبدالرزاق الذي سمّاه ابن خير بالمناسك الأصغر(٣).

---

(١) فهرسة ابن خير ص ١٠٨.

(٢) يراجع: كتاب: المناسك الكبير، ط: دار المودة ص ٦.

(٣) فهرسة ابن خير ص ١٠٨.

وفيما يلي موازنة بين كتاب المناسك الأصغر رواية الدبري عن عبدالرزاق، والمناسك الكبير رواية الحُذاقي عن عبدالرزاق؛ لبيان التكامل الذي حدث في هذا الكتاب جراء الجمع بين روايتين.

أ- عدد الأبواب والأحاديث:

- رواية الدّبَري لكتاب المناسك:

- عدد الأحاديث كتاب المناسك في المُصَنّف من رواية الدبري: (١١٥٢) حديثاً وأثرا، من حديث رقم (٨١١٨) إلى رقم (٩٢٧٠): ٣٧٥/٤ – ١٦٨/٥، ط: المكتب الإسلامي، وفي طبعة التأصيل بلغ عدد الأحاديث والآثار لهذا الكتاب من رواية الدبري (١٢٢٩).

عدد الأبواب: (١٣١) باباً، طبعة المكتب الاسلامي، وفي طبعة التأصيل (١٣٥) بابا.

- رواية الحُذاقي لكتاب المناسك الكبير:

- عدد الأحاديث (٥١٣) حديثا وأثرا. طبعة دار المودة، وفي طبعة التأصيل تبدأ بحديث رقم (٩٤٩٤): ٣٩٣/٤ وتنتهي بحديث رقم (٩٩٩٥): ٤/ ٤٧٨ أي عدد الروايات (٥٠١) حديثا وأثرا.

وترتيب الأبواب في الطبعتين متطابق بيد أنه في طبعة دار المودة الباب رقم (٣٢) مترجم بعنوان كتاب: المواقيت ص١٦٨، وفي طبعة التأصيل ٤٣٥/٤ باب: المواقيت.

عدد الأبواب في كتاب المناسك الكبير: (٤٧) بابا.

ب- موضوع الكتابين: في المناسك (الحج والعمرة وأحكام متعلقة بهما)، ويتفقا في طريقة التبويب إلى أبواب فقهية لا يجمعها عنوانا رئيسًا

مثل أبواب كذا، وقد تحمل الدبري والحُذاقي ورويا هذا الكتاب بطريق العرض أو القراءة على الشيخ.

- رواية الحُذاقي بدأت بباب: وجوب الحج والعمرة، ثم باب: العمرة قبل الحج، ثم باب: من استطاع إليه سبيلا ثم باب: حج العبد والصبي والمرتد يسلم، ... وتنتهي بباب: المتعة(١).
- رواية الدبري بدأت بباب: فضل أيام العشر والتعريف في الأمصار، ثم باب: الضحايا ... وفي آخرها باب: خراب البيت(٢)، وانتهت بباب: صلاة الجماعة في السفر، وكيف تسليم الحاجّ(٣).

من خلال استقراء أبواب كتاب المناسك بروايتي الدّبري والحُذاقي يمكن القول: بأن سياق أبواب رواية الحُذاقي للمناسك مناسب لأن تكون هي أول كتاب المناسك لعبدالرزاق ورواية الدبري تأتي بعدها، ربما يكون الحُذاقي أخذ عن عبدالرزاق في مرحلة أولى من مراحل الجمع والتأليف للمُصَنّف، أما الدبري فقد أخذ عنه في مرحلة ثانية بعد اكتمال التصنيف، ولعل سبب تسمية رواية الحُذاقي للمناسك عن عبدالرزاق بالمناسك الكبير؛ لأن الكبير كبير فعلا حيث يحتوي بمجموع الروايتين على (١٨٢) باباً و(١٧٣٢) حديثا وأثرًا حسب ط. التأصيل.

ج- من حيث الزيادات: هل زاد الحُذاقِي أو الدّبَري على عبدالرزاق؟

---

(١) كتاب: المناسك الكبير ص ٦٥، ٧٩، ٨٢، ٩٠، ٢٢٦، ط: دار المودة.

(٢) المصنف: ٣٧٥/٤ ، ٣٧٩/٤، ١٣٦/٥، ط: المكتب الاسلامي.

(٣) وفيه أثر ابن عمر يقول للحاج إذا قدم: أعظم الله أجرك، أو عَظَّمَ أجرك، وتقبل نُسُكَكَ، وأخلف لك نفقتك: ١٦٨/٥ ح ٩٢٦٧، ط: المكتب الاسلامي

باستقراء كتاب المناسك من رواية الدبري لم أجد زيادات من الـدّبَري على عبدالرزاق، وباستقراء رواية الحُذاقي لكتاب المناسك تبـين أنـه زاد على عبدالرزاق في موضعين:

الأول: في باب: "وجوب وجوب الحج والعمرة".

الثاني: في باب: "من مات ولم يحج"(١).

قال الحُذاقي في الموضعين: أخبرنا عبدالرزاق وعبدالملك بن الصَّبّاح ورواية الحُذاقي عن عبدالملك بن الصَّبّاح كانت قبل المائتين (٢).

د- من حيث انفراد رواية الحُذاقي بشيوخ لعبدالرزاق:

رواية الحُذاقي انفردت بشيخ لعبدالرزاق لم يروي عنه عبدالرزاق في المُصنف إلا في المناسك الكبير وهو حسين بن عقيل العُقَيلي الكوفي. ".

سمع: الضحاك بن مزاحم قولَه، وعائشة بنت بَجْدان، وسـمع منـه: أبو نعيم، وخلاد بن يحيى. وثقه ابن معين(٣).

وفاته: ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام في الطبقة السابعة عشـر مـن (١٦١-١٧٠).

---

(١) المصنّف، كتاب: المناسك الكبير، باب: وجوب الحج والعمرة، ص ٧٥ ح ٢٢، ط: دار المودة، وفي ط: دار التأصيل: ٣٦٩/٤ ح ٩٥١٤، باب: من مات ولم يحـج، ط: دار التأصيل: ٤٠٣/٤ ح ٩٥٥٨.

(٢) عبدالملك بن الصّبّاح المسمعي، أبو محمد البصري، صدوق، توفي سنة مـائتين، روى له الشيخان (تقريب التهذيب ص ٣٦٣ ت ٤١٨٦، تهذيب الكمال: ٣٣٢/١٨ ت ٣٥٣٤).

(٣) ترجمته في: التاريخ الكبيـر للبخـاري: ٣٨٩/٢ ت ٢٨٧٤، وتـاريخ الإسـلام: ٣٣٩/٤، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: ٤٢٧/٣ ت ٢٩٨١.

وهو يروي نسخة عن الضحاك بن مُزَاحِم قال ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع، عن حسين بن عَقيل قال: «أَمْلَى عَلَيَّ الضَّحَّاكُ مَنَاسِكَ الْحَجِّ»(١)، وأخرج عبدالرزاق من هذه النسخة أربع روايات من قول الضحاك ابن مُزاحم"(٢).

(١) المصنّف لابن أبي شيبة، كتاب: الحج، باب: من كان يأمر بتعليم المناسك: ٣٣٢/٣ ح ١٤٦٩٩، وفي كتاب: الأدب، باب: من رخص في كتاب: العلم: ٣١٤/٥ ح ٢٦٤٣١.

(٢) روايات حسين بن عقيل عن الضحاك بن مزاحم انفردت بها رواية الحُذاقي عن عبدالرزاق في كتاب: المناسك الكبير وهي أربع روايات: الأولى: في باب: أشهر الحج: ٤١٦/٤ ح ٩٦٢٧، وفي باب: الرفث للمحرم: ٤١٨/٤ ح ٩٦٤٧، وفي باب: ما الفسوق والجدال: ٤١٩/٤ ح ٩٦٤٩، وفي باب: المتعة: ٤٧٦/٤ ح ٩٩٨٥.

خاتمة البحث ونتائجه

اهتم هذا البحث بروايات كتاب المُصَنّف لعبدالرزاق الصنعاني وأثرها في تحرير النص الحديثي وأهم ما خلصت إليه هذه الدراسة:

- كتب عبدالرزاق لم تتأثر باختلاطه؛ لأنه جمع أصولها وألّفها قبل اختلاطه.
- أن المصنّف لم يحظ باعتناء الرواة والشرّاح، ولم يبلغ شأو روايات الصحيحين والكتب الستة نسخا ونقلا وتدوينا ورواية.
- روايات المصنّف الأربع لها دور في اكتمال نسخة المصنّف.
- ظاهرة تعدد روايات الكتاب الحديثي وتنوعها ظاهرة تجعل الكتاب مميزا عن غيره من الكتب.
- كتب الأثبات والمشيخات والفهارس والبرامج لها أثر واضح في توثيق روايات الكتب.
- الخلط بين روايات الكتب الحديثية وتداخلها يُمكن أن يفتح الباب على مصراعيه للتشكيك في النصوص.
- وجود اختلافات في روايات أي كتاب حديثي راجع إلى تعدد رواياته.

التوصيات:

- ضرورة العناية بكتب الحديث وتحرير رواياتها ومعرفة ما انفردت به روايات الكتب.
- عمل فهرس للروايات في آخر المصنّف بتحديد ما يرويه كل راو من رواة الكتاب مثلا كتاب الصلاة من رواية الدبري، وكتاب البيوع رواية

محمد بن علي بن النجار، وهكذا فهذا يزيد الثقة بالكتاب، ويكون من بركة العلم نسبة الرواية لصاحبها.

- ضرورة المقارنة بين روايات الدبري داخل وخارج المصنف ومقارنتها برواية الثقات الأثبات من تلاميذ عبدالرزاق.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصل اللّٰهُمَّ وسلم على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

فهرس المراجع والمصادر

١. اتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك، تأليف: أبي عبدالله محمد ابن أبي بكر المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٢. أدوات تحقيق النصوص – المصادر العامة، عصام محمد الشَّنْطِي، ط. مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، الثانية ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.
٣. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبدالله ابن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: د/ محمد سعيد عمر إدريس، ط. مكتبة الرشد، الرياض، الأولى ١٤٠٩هـ.
٤. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، ط: دار العلم للملايين، الخامسة عشر ٢٠٠٢م.
٥. إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح لشيخ المحدثين محب الدين أبي عبدالله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد السبتي الفهري الأندلسي (ت ٧٢١هـ)، تحقيق: الدكتور/ محمد الحبيب بن الخوجة، ط: الدار التونسية للنشر.
٦. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (ت ٤٧٥هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
٧. الأنساب، عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد. الأولى ١٣٨٢هـ ١٩٦٢م.

٨. بغية الراغب المتمني في ختم النسائي، تأليف: الحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور/ عبدالعزيز ابن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، ط: مكتبة العبيكان، الرياض، الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
٩. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد ابن عميرة، أبو جعفر الضبي (ت ٥٩٩هـ)، ط: دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٧م.
١٠. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون ابن زياد بن بسطام بن عبدالرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، تحقيق: د/ أحمد محمد نور سيف، ط: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الأولى ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
١١. تاريخ ابن يونس المصري، عبدالرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (ت ٣٤٧هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢١هـ.
١٢. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د/ بشار عوّاد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي، الأولى ٢٠٠٣م.
١٣. تاريخ الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلى الكوفى (ت ٢٦١هـ)، ط: دار الباز، الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.
١٤. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبدالله (ت ٢٥٦هـ)، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.
١٥. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي

الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

١٦.تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، ط: دار الفكر ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

١٧.تاريخ علماء الأندلس، عبدالله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبو الوليد، المعروف بابن الفرضي (ت ٤٠٣هـ)، عنى بنشره وصححه: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

١٨.تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط: المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

١٩.تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٢٠.التعليق الممجد على موطأ محمد (شرح لموطأ مالك برواية محمد ابن الحسن)، محمد عبدالحي بن محمد عبدالحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (ت ١٣٠٤هـ)، تعليق وتحقيق: تقي الدين الندوي، ط: دار القلم، دمشق، الرابعة ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٢١.تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، ط: دار الرشيد، سوريا، الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٢٢.التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، محمد بن عبدالغني بن أبي بكر ابن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط: دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٢٣.التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف ابن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبدالكبير البكري، ط: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب ١٣٨٧هـ.
٢٤.تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الأولى ١٣٢٦هـ.
٢٥.تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين بن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د/ بشار عواد معروف، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
٢٦.تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى ٢٠٠١م.
٢٧.توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٩٩٣م.

٢٨. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط: دار النوادر، دمشق، سوريا، الأولى ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٢٩. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)، ط: دائرة المعارف العثمانية، الهند، الأولى ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.

٣٠. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، أبو الفداء زين الدين قاسم ابن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، ط: مركز النعمان، صنعاء، اليمن، الأولى ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.

٣١. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - ﷺ - وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط: دار طوق النجاة، الأولى ١٤٢٢هـ.

٣٢. الجرح والتعديل، أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى ١٢٧١هـ ١٩٥٢م.

٣٣. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد ابن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، ط: السعادة، مصر ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

٣٤.الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبدالله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (ت ١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، ط: دار البشائر الإسلامية، السادسة ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٣٥.روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري، رواية أبي ذر الهروي نموذجا "دراسة تحليلية مقارنة". د/ شفاء علي حسن الفقيه، أولى ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م، ط: دار المأمون- عمان الأردن.

٣٦.روايات الجامع الصحيح ونسخه «دراسة نظرية تطبيقية»، د/ جمعة فتحي عبدالحليم، ط: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، مصر، الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠١٣م.

٣٧.السلوك في طبقات العلماء والملوك، محمد بن يوسف بن يعقوب، أبو عبدالله، بهاء الدين الجُنْدي اليمني (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: محمد ابن علي بن الحسين الأكوع الحوالي، ط: مكتبة الإرشاد، صنعاء، الثانية ١٩٩٥م.

٣٨.سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٣٩.سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر ابن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د/ موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط: مكتبة المعارف، الرياض، الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٤٠.سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، الثالثة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٤١.شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبدالحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، ط: دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٤٢.شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري (ت ١١٢٢هـ)، تحقيق: طه عبدالرءوف سعد، ط: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

٤٣.شرح علل الترمذي، زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب ابن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: د/ همام عبدالرحيم سعيد، ط: مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن. الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٤٤.صلة الخلف بموصول السلف، شمس الدين، أبو عبدالله محمد ابن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر الرُّوداني السوسي المكيّ المالكي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: محمد حجي، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٤٥.الضعفاء والمتروكون، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط: دار الوعي، حلب، الأولى ١٣٩٦هـ.

٤٦.طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٧.طرح التثريب في شرح التقريب، أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت ٨٢٦هـ)، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٤٨.عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، أبو بكر محمد بن موسى ابن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (ت ٥٨٤هـ)، تحقيق: عبدالله كنون، ط: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، الثانية ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
٤٩.عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق، محمد سعيد بن عبدالرحمن الباني الحسيني ١٣٥١هـ، ط: دار القادري، دمشق، ط: الأولى ١٣٤١هـ ١٩٢٣م، ط: الثانية ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
٥٠.فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ط: دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي.
٥١.فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد ابن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، ط: مكتبة السنة، مصر، الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
٥٢.فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، محمد عبدالحَيّ بن عبدالكبير بن محمد الحسني الإدريسي، المعروف

بعبدالحي الكتاني (ت ١٣٨٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٢م.

٥٣. فهرسة ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد منصور، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٥٤. الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (ت ٤٣٨هـ) تحقيق: إبراهيم رمضان، ط: دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط: الثانية ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

٥٥. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: الثامنة ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٥٦. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت ١٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٧. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، عبدالفتاح أبو سنة، ط: الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٥٨. كتاب المناسك الكبير من المصنف للإمام عبدالرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: أبي عبدالله حسين بن عكاشة، ط: دار المودة، المنصورة، مصر ١٤٤٣هـ ٢٠١١م.

٥٩.كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله كاتب جلبي القسطنطيني، المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، ط: مكتبة المثنى، بغداد ١٩٤١م.
٦٠.الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ابن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، ط: المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
٦١.الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، بركات بن أحمد ابن محمد الخطيب، أبو البركات، زين الدين بن الكيال (ت ٩٢٩هـ)، تحقيق: عبدالقيوم عبد رب النبي، ط: دار المأمون، بيروت، الأولى ١٩٨١م.
٦٢.لب اللباب في تحرير الأنساب، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط: دار صادر، بيروت.
٦٣.اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد ابن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، ط: دار صادر، بيروت.
٦٤.لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، ط: دار صادر، بيروت، الثالثة ١٤١٤هـ.
٦٥.لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، ط: دار البشائر الإسلامية، الأولى ٢٠٠٢م.

٦٦.مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، ط: مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٦٧.المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن ابن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: د/ محمد عجاج الخطيب، ط: دار الفكر، بيروت، الثالثة ١٤٠٤هـ.
٦٨.المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، ط: دار الفكر، بيروت.
٦٩.مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، ط: مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
٧٠.المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله- ﷺ -، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٧١.المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠هـ)، ط: المكتبة العلمية، بيروت.
٧٢.المصنّف، أبو بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: المجلس العلمي، الهند، المكتب الإسلامي، بيروت، الثانية ١٤٠٣هـ.
٧٣.المصنف، عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، ط: دار التأصيل، القاهرة، الأولى ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.

٧٤.المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبدالله بن محمد ابن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط: مكتبة الرشد، الرياض، الأولى ١٤٠٩هـ.
٧٥.المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد شكور الميادیني، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
٧٦.معجم المخطوطات المطبوعة (١٩٧١م - ١٩٧٥م)، صلاح الدين المنجد، ط: دار الكتاب الجديد، بيروت ٢٠٠٩م.
٧٧.معرفة النُسخ والصُحف الحديثية، بكر بن عبدالله أبو زيد، ط: دار الراية، الرياض، أولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
٧٨.معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان ابن عبدالرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، ط: دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
٧٩.المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (ت ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت.
٨٠.المؤتَلِف والمختَلِف، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ابن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٨١.موسوعة ١٠٠٠ مدينة إسلامية، عبدالحكيم العفيفي، ط: أوراق شرقية، بيروت، لبنان، أولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
٨٢.موسوعة المدن العربية والإسلامية، د/ يحيى شامي، ط: دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، أولى ١٩٩٣م.
٨٣.ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط: دار المعرفة، بيروت، لبنان. الأولى ١٣٨٢هـ ١٩٦٣م.
٨٤.النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي ابن عبدالله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت ٨٧٤هـ)، ط: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
٨٥.نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، ط: مطبعة سفير بالرياض، الأولى ١٤٢٢هـ.
٨٦.نكث الهميان في نكت العميان، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبدالقادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
٨٧.الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط: دار إحياء التراث، بيروت ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.